صناعة المفتي الرشيد في عصر الذكاء الاصطناعي

المحور الأول تكوين المفتي الرشيد العصري

عنوان البحث: تأهيل المفتي في ظل التحديات المعاصرة

دراسة تأصيلية تحليلية في ضوء الواقع المعاصر

إعداد الدكتور: محمد أشرف عبد اللطيف

عضو لجنة الفتوى بالأزهر الشريف

دكتوراه فلسفة الدين

بحث مقدم ضمن فعاليات المؤتمر الدولي العاشر للأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم بعنوان: صناعة المفتي الرشيد في عصر الذكاء الاصطناعي 12- 13 أغسطس 2025م

مقدمة

يمثل الإفتاء أحد أهم المؤسسات العلمية والدعوية في الأمة الإسلامية، إذ يتوقف عليه توجيه الناس في أمور دينهم ودنياهم، وخاصة في ظل التحديات الفكرية والاجتماعية التي تعصف بالعالم اليوم. ومع تطور هذه التحديات بات من الضروري إعادة النظر في تأهيل المفتي، من حيث تكوينه العلمي والمهاري والقيمي، ليكون قادرًا على مواجهة النوازل المعاصرة بأدوات منهجية راسخة وفهم واقعي دقيق، فقضية الإفتاء بمعناها الواسع الذي يشمل تقديم الرأي الشرعي المستنبط من أدلة الشريعة الإسلامية تحتل مكانة محورية في حياة الأفراد والمجتمعات المسلمة، لأن المفتي هو حلقة الوصل بين النص الشرعي ومتطلبات الواقع المتغيرة، وهو من يتصدى للإجابة عن نوازل العصر ومستجداته، ويوضح الأحكام الشرعية المتعلقة بقضايا شتى في العبادات والمعاملات والأحوال الشخصية، بل حتى في العلاقات الدولية وقضايا التنمية والبيئة. ومع تزايد تعقيدات الحياة المعاصرة وتنوع تحدياتها، لم يعد دور المفتي يقتصر على مجرد استنباط الأحكام من مظانها التقليدية، بل أصبح يتطلب وعيًا عميقًا بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تشكل واقعنا اليوم.

ويأتي هذا البحث ضمن فعاليات المؤتمر الدولي العاشر للأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم بعنوان: صناعة المفتي الرشيد في عصر الذكاء الاصطناعي 12- 13 أغسطس 2025م.

أهمية اختيار الموضوع:

إن تصدي غير المؤهلين للإفتاء يُعد من الأمور البالغة الخطورة في الإسلام، وله عواقب وخيمة على الفرد والمجتمع، فالفتاوى الشاذة وغير المسؤولة تساهم في تشويه صورة الإسلام وتظهره دينًا متشددًا أو متناقضًا، وهذا يؤدي إلى نفور الناس منه وفقدان الثقة في المرجعية الدينية، وهذا أمر خطير يحتاج من الباحثين أن تتكاتف جهودهم في رصد الظواهر التي تشغب على الإفتاء الحقيقي النافع للناس، وبذل الجهد المستمر في وضع برامج لتأهيل المفتي المعاصر خاصة في تقدم التقنية، وظهور الذكاء الاصطناعي، والتفاعل مع آلياته في كل المجالات، من أجل مواكبة الفتوى لهذه التحديات المعاصرة.

إشكالية البحث:

كيف يمكن حل مشكلة فوضى الفتاوى في عصر الذكاء الاصطناعي، من خلال تأهيل المفتي تأهيلًا علميًّا واقعيًّا وتقنيًّا؟

الدراسات السابقة:

وجدت دراسات مباشرة في هذا الموضوع ضمن الملتقى الدولي الرابع حول: صناعة الفتوى في ظل التحديات المعاصرة 2019، معهد العلوم الإسلامية- جامعة الوادي- الجزائر.

1. مقال أ.د. نور الدين حمادي بعنوان: "مؤهلات المفتي المعاصر"، تقدم به إلى الملتقى الدولي الرابع حول صناعة الفتوى في ظل التحديات المعاصرة، معهد العلوم الإسلامية- جامعة الوادي- الجزائر.

2. وهناك أيضًا مقال: "أهلية المفتي في الإفتاء المعاصر"، عبيد حياة، مجلة الدراسات الفقهية والقضائية، المجلد 4، رقم 1.

إلا أن هذه الدراسة اختلفت عن هذه الدراسات في عمق تأهيل المفتي من خلال العلوم المختلفة، والتحديات التي تواجهه في عصرنا الحالي بترتيب دقيق، وهو ما لم يحدث في الدراسات السابقة.

خطة البحث:

المقدمة.

المبحث الأول: الإفتاء.. مفهومه وأهميته الشرعية.

المبحث الثاني: التحديات المعاصرة التي تواجه الفتوى.

المبحث الثالث: تأهيل المفتي المعاصر، مع مقترحات عملية لتطوير برامج التأهيل المفتي.

النتائج والتوصيات.

المصادر والمراجع.

المبحث الأول: الإفتاء مفهومه وأهميته الشرعية.

الإفتاء من أجلِّ العلوم الشرعية وأعظم المهمات الدينية، فهو بيان حكم الله تعالى في النوازل المستجدة والمسائل الملتبسة، وإرشاد الناس إلى الحق والصواب في شؤون دينهم ودنياهم. وقد أولت الشريعة الإسلامية الإفتاء اهتمامًا بالغًا، واعتبرته من فروض الكفايات التي تحفظ على الأمة دينها وتصون مجتمعاتها، لذا لم يعد كافيًا للمفتي أن يكون حافظًا للمتون الفقهية أو مطلعًا على الكتب التراثية فحسب، بل أصبح تأهيله يتطلب رؤية شاملة تجمع بين الأصالة والمعاصرة. يجب أن يشمل هذا التأهيل جوانب معرفية ومهارية وشخصية، تمكنه من الاضطلاع بمسؤولياته الجسيمة في هذا العصر المتغير؛ لذا فإن إعداد المفتي القادر على مواجهة هذه التحديات هو استثمار في مستقبل الأمة، وضمان لاستمرارية رسالة الإفتاء في توجيه الناس إلى ما فيه صلاح دينهم ودنياهم. وهذا ما ستسعى هذه الصفحات لتسليط الضوء عليه، محاولة استكشاف سبل تأهيل المفتي ليصبح منارة هدى في خضم أمواج التحديات المعاصرة.

في هذا المبحث سنتناول مفهوم الإفتاء لغةً واصطلاحًا، ثم نبين أهميته الشرعية في حفظ الدين وصلاح الأمة.

أولا: مفهوم الإفتاء.

الإفتاء لغةً: كلمة "إفتاء" مشتقة من الفعل "أفتى"، ويدور معناها اللغوي حول التبيين والتوضيح والكشف. يقال: "أفتيتُه في المسألة" أي: بيّنتُ له حكمها وكشفتُ عنها. ومنه قوله تعالى: {يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ} [النساء: 176]، أي: يُبين لكم حكمها. فالإفتاء إذًا هو إزالة الغموض وكشف المستور.

الإفتاء اصطلاحًا: في حاشية العلامة البناني يُعرف الإفتاء بأنه الإخبار بالحكم لمن سأل عنه بلا إلزام[1].

هذا التعريف يحدد عناصر الإفتاء الرئيسية:

- التبيين: أي التوضيح والإظهار.
- الحكم الشرعي: أي الحكم المستفاد من نصوص الشريعة.
- لمن سأل عنه: الإفتاء غالبًا ما يكون إجابة على سؤال أو استفسار.
- بلا إلزام: بمعنى أن الفتوى غير ملزمة.
- ويمكن القول بأن الإفتاء هو "الإخبار عن حكم الله تعالى في قضية معينة من خلال استنباط الحكم من الأدلة الشرعية التفصيلية"[2].

ثانيًا: الأهمية الشرعية للإفتاء.

تتجلى الأهمية الشرعية للإفتاء في نقاط عدة، مما يجعله ركنًا أساسيًّا في استقامة حياة المسلمين:

1. وراثة الأنبياء وتبليغ الشريعة: الإفتاء هو امتداد لوظيفة الأنبياء والمرسلين في تبليغ رسالة الله تعالى إلى الناس، فالأنبياء كانوا يُفتون أقوامهم فيما يواجههم من مسائل دينية ودنيوية. وبعد ختم النبوة، صار العلماء الربانيون ورثة الأنبياء في هذه المهمة العظيمة. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورِّثوا

[1] البناني: حاشية العلامة البناني على جمع الجوامع، شرح المحلي، ج2، دار الفكر 1982 ص397.

[2] القرافي: الفروق، القاهرة: دار السلام، ج1، 2000، ص203.

دينارًا ولا درهمًا، وإنما ورَّثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر))[3]، فالمفتي يقوم ببيان مراد الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، وهذا هو جوهر رسالة الأنبياء.

2. حفظ الدين وصيانة الشريعة: الإفتاء السديد يحفظ الدين من التحريف والتغيير، ويصون الشريعة من الأهواء والبدع. ففي غياب الإفتاء الصحيح قد ينتشر الجهل أو الاجتهاد غير المؤهل، مما يؤدي إلى فوضى في الفهم والتطبيق، فالمفتي المؤهل يُجيب عن المسائل المعاصرة، ويُزيل اللبس عن النصوص، ويُوضح الأحكام، مما يُبقي الشريعة حية ومنارًا يهتدي به الناس في كل زمان ومكان[4].

3. رفع الحرج وتيسير حياة الناس: الشريعة الإسلامية جاءت لرفع الحرج عن الناس وتيسير أمورهم، والإفتاء يلعب دورًا محوريًّا في تحقيق هذا المقصد، فعندما يواجه المسلم نازلة أو معضلة، يكون بحاجة ماسة لمعرفة حكم الشرع فيها، فالإفتاء يقدم له الجواب الشافي الذي يُزيل عنه الحيرة ويرفع عنه العناء، ويمكِّنه من أداء عباداته ومعاملاته على بصيرة[5].

4. صلاح الأمة واستقرار المجتمع: المجتمع المسلم يقوم على أساس الشريعة الإسلامية، والإفتاء يُعد صمام الأمان لصلاح المجتمع واستقراره، فمن خلال الفتاوى الشرعية، يتم توجيه الأفراد والجماعات نحو الخير والصلاح، وتصحيح المسارات الخاطئة، وحل النزاعات، ومعالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية على ضوء

---

[3] رواه البخاري في كتاب العلم، باب فضل العلم، رقم 71. ورواه أبو داود في كتاب العلم، باب فضل العلم، رقم 3641.

[4] الشاطبي: الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الرياض: دار ابن الجوزي، ج4، 2004، ص205.

[5] ابن القيم: إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، الدمام، دار ابن الجوزي، ج1، 1991، ص58– 60.

الشريعة. فالفتاوى المنضبطة تُسهم في بناء مجتمع متماسك وقوي، يراعي فيه الأفراد حقوق الله وحقوق العباد[6].

5. ضرورة شرعية (فرض كفاية): يُعتبر الإفتاء من فروض الكفايات على الأمة، أي إذا قام به من يكفي من أهل العلم، سقط الإثم عن الباقين. أما إذا لم يُوجد من يقوم به مع الحاجة إليه، أثم الجميع. وهذا يدل على الأهمية القصوى للإفتاء، فغيابه يُحدث خللًا كبيرًا في حياة الأمة، ويزيد من انتشار الجهل، وربما يؤدي إلى فتن وضلالات[7].

6. مسؤولية عظيمة وخطيرة: نظرًا للأهمية البالغة للإفتاء، فهو مسؤولية عظيمة وخطيرة. المفتي "مُوقِّع عن رب العالمين"، أي أنه يُخبر بحكم الله في المسألة، وهذا يتطلب منه إتقانًا عاليًا للعلوم الشرعية، من فقه وأصول وقواعد فقهية وتفسير وحديث ولغة عربية، بالإضافة إلى معرفة بواقع الناس، والتحلي بالتقوى والورع والصبر والأناة، والإفتاء بغير علم من أعظم المنكرات والجرائم في حق الدين والأمة[8]. قال تعالى: {قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ} [الأعراف: 33].

يتضح مما سبق أن الإفتاء ليس مجرد إجابة على سؤال، بل هو عمود فقري في بناء الأمة وحفظ دينها، إنه الوظيفة التي تضمن استمرار بيان مراد الله تعالى في كل عصر ومصر، وتحقق مقاصد الشريعة في صلاح الفرد والمجتمع. ولذلك يجب أن تُعنى الأمة بأمر

---

[6] سليمان بن عبد القوي: التعيين في شرح الأربعين، تحقيق: أحمد بن إبراهيم الوهبي، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1987، ص45.

[7] النووي: المجموع شرح المهذب، بيروت: دار الفكر، ج1، 2001، ص70.

[8] ابن الصلاح: أدب المفتي والمستفتي، تحقيق: محيي الدين الزعبي، دمشق: دار الفكر، 1986، ص35.

الإفتاء، وأن تُقدم له أهل الكفاءة والعلم والورع، وأن تحذر أشد الحذر من المتطفلين عليه بغير علم أو بصيرة.

المبحث الثاني: التحديات المعاصرة التي تواجه الفتوى

أولًا: التحديات الفكرية.

يواجه المفتي في العصر الحديث مجموعة معقدة ومتشابكة من التحديات، لا سيما على الصعيد الفكري، ففي ظل الثورة المعلوماتية، وتأثير العولمة، وتغير الأنساق الثقافية والاجتماعية، لم تعد مهمة الإفتاء مقتصرة على بيان حكم شرعي في مسألة محددة، بل أصبحت تتطلب وعيًا عميقًا بالتيارات الفكرية المتنوعة، وقدرة على تفكيكها وتحليلها، وتقديم رؤية إسلامية أصيلة تتناسب مع مستجدات العصر، هذه التحديات الفكرية تفرض على المفتي المعاصر مسؤوليات جسيمة في الحفاظ على أصالة الشريعة، وتقديم فهم وسطي معتدل للإسلام، ومواجهة الشبهات والأفكار الهدامة، يهدف هذا المبحث إلى استعراض أبرز التحديات الفكرية التي تُلقي بظلالها على عمل المفتي، مع بيان انعكاساتها على الخطاب الفقهي والإفتائي.

1. تحدي الحداثة والعولمة الفكرية للمفتي: صدام القيم وتأثير الأيديولوجيات الوافدة.

إن أبرز ملامح هذا التحدي هو صدام القيم، فبينما تؤكد الحداثة على الفردانية وحقوق الفرد المطلقة، تُشدد الشريعة الإسلامية على التوازن بين حقوق الفرد ومصلحة الأمة، وهنا يجد المفتي نفسه في مفترق طرق عند التعامل مع قضايا مثل حرية المعتقد، الخصوصية، وحقوق المرأة التي تطرحها الأيديولوجيات الغربية كـالليبرالية والنسوية. فالليبرالية -على سبيل المثال- قد تطرح مفاهيم لحقوق الإنسان تتعارض مع أحكام شرعية تقليدية في بعض الجوانب، مما يتطلب من المفتي اجتهادًا تأصيليًّا أو تبيانًا للفروق الشرعية، يُضاف إلى ذلك تأثير الأيديولوجيات الوافدة، كـالعلمانية التي تفصل الدين عن الحياة العامة، مما يشكل تحديًا كبيرًا للمفتي الذي يسعى لتطبيق الشريعة في جميع مناحي الحياة، كما أن العولمة الثقافية والإعلامية تسببت في انتشار أنماط حياة وقيم ترفيهية قد

لا تتوافق مع الأخلاق الإسلامية، مما يفرض على المفتي مسؤولية بيان الحكم الشرعي في هذه القضايا مع مراعاة الواقع المعاصر، علاوة على ذلك أدت هذه التداخلات الفكرية إلى بروز ظواهر مثل التطرف الديني والإلحاد، مما يضع المفتي أمام مهمة مزدوجة: مواجهة التطرف بالاعتدال، والإلحاد بالحجة العقلية والنقلية[9].

لمواجهة هذه التحديات، يجب على المفتي تبني إستراتيجيات فعالة:

أولًا: تجديد الخطاب الديني ليصبح أكثر معاصرة وملاءمة للشباب، مع الاستفادة من وسائل الإعلام الحديثة لنشر الفتاوى.

ثانيًا: يتوجب عليه أن يكون على دراية تامة بمستجدات العصر، وأن يمتلك القدرة على الاجتهاد الفقهي المعاصر بالالتزام بمقاصد الشريعة.

ثالثًا: بناء جسور الحوار بين الحضارات والأديان لتعزيز التعايش السلمي.

رابعًا: تعزيز الوعي الفكري لدى الجمهور حول الأيديولوجيات الوافدة.

وأخيرًا: التركيز على مقاصد الشريعة الكلية، حفظ الدين، النفس، العقل، النسل، المال، لمنح مرونة في التعامل مع القضايا الجديدة.

إن دور المفتي في هذا العصر لم يعد يقتصر على إصدار الفتاوى فحسب، بل أصبح قائدًا فكريًّا قادرًا على تحليل الواقع، استيعاب التحديات، وتقديم رؤية شرعية مستنيرة تحافظ على أصالة الدين وتواكبه مع متطلبات العصر.

2. تحدي التشكيك في الثوابت الدينية والتراث الإسلامي: نقد النصوص وتأويلها.

[9] إبراهيم مدكور: في الفلسفة الإسلامية، منهج وتطبيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987، ص150.

يواجه المفتي في العصر الحديث تحديًا جوهريًّا يتمثل في التشكيك المتزايد في الثوابت الدينية والتراث الإسلامي، والذي يتجلى بوضوح في نقد النصوص وتأويلها خارج الأطر المعتمدة. فلم يعد الأمر مقتصرًا على الخلافات الفقهية الجزئية، بل أصبح يمس أصول الدين ومسلماته، مما يضع المفتي أمام مسؤولية كبرى في صيانة الدين وتقديم رؤية واضحة ومقنعة، لقد أثرت موجات الفكر ما بعد الحداثي التي تدعو إلى تفكيك السرديات الكبرى، والفكر العلماني الذي يسعى إلى فصل الدين عن الحياة العامة، على طريقة تعامل البعض مع النصوص الدينية، فمع الدعوة إلى "إعادة قراءة" النصوص بمعزل عن السياقات التاريخية والتراثية، يظهر توجه نحو نقد الأحاديث النبوية الصحيحة، والتشكيك في مصداقيتها، بل تأويل آيات قرآنية بطرق تتجافى مع قواعد التفسير الأصولية ومقاصد الشريعة. يهدف هذا النقد في بعض الأحيان إلى إخضاع النص الديني للعقل البشري وحده، أو لتكييفه مع أيديولوجيات معاصرة قد لا تتوافق مع مبادئ الإسلام[10].

3. تحدي الخطاب الديني المتطرف والخطاب المنحل: بين الغلو والتفريط.

يُعاني الخطاب الديني المعاصر من طرفين نقيضين يُشكلان تحديًا فكريًّا للمفتي، الطرف الأول: هو الخطاب المتطرف الذي يُقدم فهمًا مُتشددًا للدين، ويُكفر المسلمين، ويُبيح سفك الدماء، ويُشوه صورة الإسلام السمحة. هذا الخطاب يُولد العنف والإرهاب، ويُبعد الشباب عن الدين.

أما الطرف الثاني فهو الخطاب المنحل أو المُميّع للدين، الذي يُحاول تفريغ النصوص الشرعية من محتواها، ويُبيح المحرمات، ويُقدم فهمًا للدين يتوافق مع الأهواء الشخصية أو القيم الغربية المنحرفة، فيجد المفتي نفسه في موقع حرج بين هذين الطرفين، وعليه أن

[10] محمد عابد الجابري: تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، د.ت. ص75.

يقدم الخطاب الوسطي المعتدل، الذي يجمع بين التمسك بالنصوص والأصول، والتيسير ورفع الحرج، مع مراعاة مقاصد الشريعة وواقع الناس، وهذا يتطلب منه شجاعة علمية في مواجهة الطرفين، وبيان الحق بالحكمة والموعظة الحسنة[11].

إن التحديات الفكرية المعاصرة التي تواجه المفتي تُعدُّ تحديات وجودية تُهدد استقرار الفكر الإسلامي وسلامة مساره، تتطلب هذه التحديات من المفتي أن يكون عالمًا مُتبحرًا، وواعيًا بواقعه، وقادرًا على التفاعل مع المستجدات الفكرية بوعي وحكمة، إن دوره لم يعد مقتصرًا على الإفتاء فقط، بل امتد ليشمل الدفاع عن أصالة الدين، وتصحيح المفاهيم، وتقديم خطاب إسلامي أصيل ومعاصر، قادر على مواجهة الشكوك والشبهات، وبناء جيل واعٍ مُحصن فكريًّا، وتأهيل المفتين بالعلوم الشرعية والمعاصرة، وتطوير آليات الإفتاء، كلها خطوات ضرورية لمواجهة هذه التحديات الجسيمة.

ثانيًا: التحديات الرقمية.

– انتشار الشبهات عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل:

يُعدُّ انتشار الشبهات وتداولها الواسع عبر وسائل الإعلام الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي تحديًا فكريًّا هائلًا وغير مسبوق يواجه المفتي في العصر الراهن، ففي السابق كانت الشبهات تقتصر على دوائر محدودة، وكانت قنوات انتشارها تقليدية وبطيئة، مما يتيح للعلماء والمفتين الوقت الكافي للرد عليها وتفنيدها، أما اليوم فقد أدت ثورة

[11] دار الإفتاء المصرية: المفتي: تعزيز التعاون مع المؤسسات الدينية لمواجهة التحديات الفكرية، نيوز رووم، 30 أبريل 2025، https://newsroom.info/43111.

الاتصالات والمعلومات إلى تغيير جذري في طبيعة هذا التحدي، حيث أصبحت الشبهات تنتشر بسرعة فائقة.

1. طبيعة انتشار الشبهات في العصر الرقمي: السرعة، الانتشار، والتنوع.

تتميز الشبهات التي تنتشر في العصر الرقمي بعدة خصائص تجعلها تحديًا فريدًا للمفتي:

أولًا: السرعة الهائلة في الانتشار: فبفضل نقرة زر، يمكن لشبهة أن تنتقل من شخص إلى آخر، ومن مجموعة إلى أخرى، لتصل إلى نطاق واسع في وقت قصير جدًّا، مما يجعل عملية احتوائها أو الرد عليها في بداية انتشارها أمرًا صعبًا للغاية.

ثانيًا: الوصول إلى شرائح واسعة ومتنوعة من الجمهور: لم تعد الشبهات مقتصرة على طبقة المثقفين أو المتخصصين، بل أصبحت تصل إلى عامة الناس، بمن فيهم الشباب والأطفال، وقد تُقدم لهم بطرق مبسطة ومؤثرة تجعلها تبدو وكأنها حقائق.

ثالثًا: التنوع في أساليب الطرح: تُقدم الشبهات بأشكال مختلفة، فمنها ما يكون في صورة مقال قصير، أو منشور على فيسبوك، أو تغريدة على تويتر، أو مقطع فيديو جذاب على يوتيوب وتيك توك، أو رسالة صوتية، مما يجعلها سهلة الاستهلاك وقابلة للتأثير السريع[12].

2. أنواع الشبهات المنتشرة وتأثيرها على الفرد والمجتمع:

---

[12] دار الإفتاء المصرية: المفتي.. تعزيز التعاون مع المؤسسات الدينية لمواجهة التحديات الفكرية. نيوز رووم، 30 أبريل 2025: https://newsroom.info/43111.

يشير إلى أهمية التعاون لمواجهة التحديات الفكرية الشاملة. تاريخ الاطلاع 18/ 7/ 2025.

تتعدد أنواع الشبهات المنتشرة عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل، وتستهدف جوانب مختلفة من الدين، مما يُحدث بلبلة في الفكر وتزعزعًا في اليقين، ومن أبرز هذه الشبهات: الشبهات العقدية التي تُشكك في وجود الله، أو في النبوة، أو في الوحي، أو في أركان الإيمان، مستغلة في ذلك بعض الاكتشافات العلمية أو الفلسفات المادية، وهناك الشبهات المتعلقة بالتشريع والأحكام الفقهية التي تطعن في عدالة الشريعة أو ملاءمتها للعصر، أو تُشكك في أحكام الزواج والطلاق والميراث والعقوبات والعبادات، وتُحاول تصويرها بأنها غير إنسانية أو لا تتناسب مع قيم الحداثة. كذلك تنتشر شبهات تاريخية تُحاول تشويه سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم، أو تاريخ الصحابة، أو التراث الإسلامي بهدف زعزعة الثقة في المرجعية التاريخية للدين.

هذه الشبهات سواء كانت من مصدر خارجي يُعادي الإسلام، أو من مصدر داخلي يُحاول التأويل الخاطئ أو التشكيك -تُؤثر سلبًا على الأفراد بضعف الإيمان، والبلبلة الفكرية، وقد تُؤدي إلى الإلحاد أو الانحراف الفكري، كما تُؤثر على المجتمع بتمزيق وحدته، وإثارة الفتن، وإضعاف الروابط الدينية والأخلاقية[13].

3. إستراتيجيات المفتي لمواجهة انتشار الشبهات: التجديد، السرعة، والشمولية.

يتطلب التعامل مع تحدي انتشار الشبهات عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل من المفتي اعتماد إستراتيجيات مُجددة ومُتكاملة.

أولًا: يجب على المفتي أن يكون سريع الاستجابة، فالشبهة تنتشر بسرعة، والرد عليها يجب أن يكون بالسرعة ذاتها، وإلا فقد ترسخ في العقول. هذا يتطلب رصدًا مستمرًّا لما يُطرح من شبهات، وتجهيز ردود جاهزة أو سريعة لها.

[13] محمد عمارة: الإفتاء في القرن العشرين.. قضايا ومشكلات، ص80 – 81.

ثانيًا: يجب أن يكون الرد شموليًّا ومتنوعًا، فلا يكفي الرد الشرعي المباشر، بل يجب أن يتضمن الردود العقلية والمنطقية، والنفسية والاجتماعية، مع مراعاة لغة العصر وأساليب الجذب التي تُناسب جمهور وسائل التواصل.

ثالثًا: يجب على المفتي أن يُقدم خطابًا دينيًّا مُتجددًا وجذابًا، يُعرض بأساليب إعلامية عصرية (مقاطع فيديو قصيرة، رسوم بيانية، إنفوجرافيك، برامج حوارية)، ويُخاطب مختلف الشرائح العمرية والثقافية.

رابعًا: يُعدُّ تأهيل الكوادر الفقهية والإعلامية أمرًا حيويًّا، فالمفتي يحتاج إلى فريق عمل يُساعده في رصد الشبهات، وتصميم المحتوى، وإدارة المنصات الرقمية[14].

إن تحدي انتشار الشبهات عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي يُعدُّ من أكبر التحديات الفكرية التي تُلقي بظلالها على مهمة المفتي في العصر الحديث، فلم يعد الإفتاء مجرد عملية بيان حكم شرعي، بل أصبح يتضمن دورًا محوريًّا في الدفاع عن الدين، وتصحيح المفاهيم، وتحصين الشباب فكريًّا.

ثالثًا: التحديات الاجتماعية.

- تغير النمط المعيشي وقضايا الأسرة والعمل والاقتصاد.

شهدت العقود الأخيرة تحولات جذرية في النمط المعيشي للأفراد والمجتمعات، متأثرةً بالتطور التكنولوجي، والعولمة الاقتصادية، وتغير الأدوار الاجتماعية، ودخول المرأة سوق العمل بشكل أوسع، هذه التحولات أفرزت قضايا مستجدة ومعقدة في مجالات

[14] دار الإفتاء الأردنية: دور مؤسسات الإفتاء المعاصرة،

د.ت، https://www.aliftaa.jo/Research/251 تاريخ الاطلاع 18/ 7/ 2025.

الأسرة والعمل والاقتصاد مما يواجه المفتي تحديات هائلة نتيجة تغير النمط المعيشي في قضايا الأسرة، والعمل، والاقتصاد، مع بيان ضرورة التكيف والاجتهاد لمواجهتها.

1. قضايا الأسرة في ظل النمط المعيشي المتغير: تحديات الزواج والطلاق والتربية.

يُعدُّ تغير النمط المعيشي مصدرًا رئيسيًّا لتحديات معاصرة تُطرح على المفتي في قضايا الأسرة، فلقد طرأت تغييرات على طبيعة الزواج، حيث أصبحت قضايا مثل تأخر سن الزواج، وارتفاع تكاليفه، وتغير مفهوم القوامة، ودخول الزواج عبر الإنترنت، تُثير تساؤلات فقهية جديدة، كما أن تزايد مشاكل الطلاق، بما فيها الخلع والطلاق المعلق، والطلاق الشفهي، وتأثير مواقع التواصل الاجتماعي على العلاقات الزوجية -يفرض على المفتي التعامل مع حالات معقدة تتطلب فهمًا نفسيًّا واجتماعيًّا إلى الجانب الفقهي[15].

2. قضايا العمل في ظل التحولات الاقتصادية: الوظائف الحديثة وحقوق العمال.

شهد قطاع العمل تحولات هائلة بفعل التطور التكنولوجي والاقتصادي، مما أفرز قضايا جديدة على المفتي التعامل معها، فظهور الوظائف الرقمية والمنصات العمل الحر (**Freelancing**)، مثل العمل عبر الإنترنت والتسويق الشبكي -يثير تساؤلات حول طبيعة العقود، وحقوق العامل، وأحكام الأجور، ومدى مشروعية بعض أشكال الربح، كما أن تحديات البطالة، خاصة بين الشباب، تدفع المستفتين للسؤال عن بدائل العمل، أو عن طرق الحصول على الرزق في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، وتُثار قضايا تتعلق بحقوق العمال، مثل أجورهم، وساعات عملهم، والتأمين الاجتماعي، ومدى جواز الإضراب أو الاحتجاج، كذلك فإن ظاهرة عمل المرأة في مجالات لم تكن مألوفة سابقًا،

[15] دار الإفتاء المصرية: قضايا الزواج والطلاق في الفتاوى المعاصرة https: //www.dar-alifta.org /ar /Viewfatwa.aspx?ID=16467&text alifta.or (2018). تاريخ الاطلاع 18/ 7/ 2025.

وقضايا الاختلاط في بيئات العمل، وإجازات الأمومة، كلها مسائل تحتاج إلى فتاوى مُنضبطة تُراعي الشريعة وتُناسب الواقع[16].

3. قضايا الاقتصاد والمالية الحديثة: المعاملات المعقدة والأسواق المتطورة.

تُعدّ القضايا الاقتصادية والمالية من أكثر المجالات التي تشهد مستجدات تتطلب اجتهادًا من المفتي، فظهور المعاملات المالية المعقدة، مثل المشتقات المالية، والسندات والصكوك بأنواعها، والأسهم، وتطبيقات التمويل الإسلامي المعاصر، يُثير تساؤلات دقيقة حول مدى مطابقتها للشريعة الإسلامية، كما أن تطور الأسواق المالية العالمية، ودخول العملات الرقمية (البيتكوين وغيرها)، والتعاملات البنكية الحديثة، والاستثمار في مجالات غير تقليدية، يجعل المفتي أمام تحدي فهم هذه الأدوات الجديدة وتقديم الفتوى المناسبة لها، وتُثار قضايا تتعلق بالاقتصاد الرقمي، مثل التجارة الإلكترونية، وأحكام بيع المنتجات الافتراضية، وحقوق الملكية الفكرية في العالم الرقمي. كذلك فإن تحديات الفقر وعدم المساواة في التوزيع، وظاهرة التضخم، تُلزم المفتي بتقديم رؤى شرعية تُعالج هذه المشكلات الاقتصادية الكبرى، وتُعزز من دور الزكاة والصدقات والتمويل الإسلامي في تحقيق العدالة الاجتماعية[17].

4. دور المفتي في مواجهة تحديات النمط المعيشي المتغير: الفهم العميق والاجتهاد المرن.

لمواجهة التحديات التي يفرضها تغير النمط المعيشي على قضايا الأسرة والعمل والاقتصاد، يقع على عاتق المفتي دور محوري يتطلب منه تطويرًا مستمرًّا:

---

[16] يوسف العجلاني: الفقه الإسلامي وقضايا العصر، بيروت، دار الكتب العلمية، 2019، ص120– 125.

[17] وهبة الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته، دمشق: دار الفكر، 2002، 5/ 5.

أولًا: يجب على المفتي أن يُعمِّق فهمه للواقع المعيشي، وألا يكتفي بالمعرفة الشرعية، بل يجب أن يطلع على تخصصات أخرى ذات صلة (كالاجتماع، والاقتصاد، والنفس، والتكنولوجيا)؛ ليتمكن من فهم طبيعة المشكلة المعروضة عليه من جميع جوانبها.

ثانيًا: يجب على المفتي أن يتحلى بالاجتهاد المرن، وألا يُضيِّق واسعًا، وأن يُراعي التيسير على الناس ورفع الحرج عنهم، مع الالتزام بضوابط الشريعة ومقاصدها الكلية.

ثالثًا: يُلزم المفتي بالتجديد في طرق الإفتاء، والاستفادة من التقنيات الحديثة في نشر الفتاوى، وتقديمها بأسلوب مُيسر ومُقنع يُناسب العصر.

رابعًا: يجب أن يكون هناك تعاون وثيق بين المفتين والخبراء في مجالات الأسرة والعمل والاقتصاد، لتبادل الخبرات والمعارف، وصياغة فتاوى مُتكاملة تُراعي الشرع والواقع. هذا الدور المتكامل للمفتي هو السبيل لمواجهة هذه التحديات، وضمان استمرارية صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان[18].

إن تغير النمط المعيشي وما أفرزه من قضايا مستجدة في مجالات الأسرة والعمل والاقتصاد يُشكل تحديًا كبيرًا للمفتي في العصر الحديث، فالمفتي لم يعد مجرد مُبلغ للأحكام، بل أصبح مُجتهدًا يُراعي الواقع، ومُيسرًا على الناس، وحارسًا لمقاصد الشريعة، فمواجهة هذه التحديات تتطلب منه علمًا موسوعيًّا، وفهمًا عميقًا للواقع، ومرونة في الاجتهاد، وقدرة على التواصل الفعال. بهذا الدور تستطيع مؤسسة الإفتاء أن تُقدم حلولًا شرعية مُستنيرة تُسهم في بناء مجتمعات قوية ومُترابطة، تُحافظ على أصالتها وتُواكب تطورات العصر.

[18] نفس المرجع، ص30 – 31.

5. قضايا الأقليات الإسلامية في الغرب: تحديات فقهية واجتماعية للمفتي.

تواجه الأقليات المسلمة في الغرب -في مجتمعات غالبًا ما تختلف في بنيتها القانونية والاجتماعية والثقافية عن البلدان ذات الأغلبية المسلمة- تحديات جمة تتطلب من المفتي فهمًا عميقًا وتجديدًا في الاجتهاد الفقهي، لم يعد يكفي مجرد تطبيق الأحكام الفقهية المستنبطة من سياقات تاريخية أو جغرافية مختلفة، بل بات لزامًا مراعاة خصوصية هذه الأقليات وتفاعل الشريعة مع الواقع الغربي المتغير، وهذه التحديات لا تقتصر على الجانب الفقهي المحض، بل تمتد لتشمل أبعادًا اجتماعية ونفسية عميقة تؤثر على حياة المسلم في الغرب.

من أبرز التحديات التي تواجه المسلم في الغرب التكيف مع القوانين الغربية التي قد تتعارض ظاهريًّا مع بعض الأحكام الشرعية، فمثلًا في قضايا الأحوال الشخصية، يواجه المسلمون أنظمة قانونية مختلفة عن الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالزواج والطلاق والميراث، هنا يسعى المفتي إلى إيجاد حلول تتوافق مع مقاصد الشريعة وتحقق مصالح المسلمين، مع الأخذ في الاعتبار القوانين المحلية، وهذا قد يتطلب أحيانًا اجتهادًا جماعيًّا لتقريب وجهات النظر وتقديم فتاوى ملزمة للأقلية المسلمة، يتجلى هذا التحدي أيضًا في قضايا التعاملات المالية والاقتصادية، حيث تتطلب الأنظمة البنكية والمالية الغربية التزامًا بقواعد معينة يضطر المفتي للتعمق في فقه الضرورة والحاجة لتقديم حلول بديلة أو استثناءات في حالات معينة للحفاظ على حياة المسلمين ومعيشتهم[19].

على الصعيد الاجتماعي، تتجلى تحديات الحفاظ على الهوية الثقافية والدينية للأجيال الناشئة حيث يواجه الأطفال والشباب المسلم في الغرب ضغوطًا مجتمعية قد تدفعهم

[19] وهبة الزحيلي: "الفقه الإسلامي وأدلته"، ج6، ص450.

بعيدًا عن قيمهم وتقاليدهم. هنا يقع على عاتق المفتي والمؤسسات الدينية مسؤولية إرشاد الأسر حول كيفية تربية الأبناء على المبادئ الإسلامية مع الانفتاح على المجتمع الذي يعيشون فيه. يشمل ذلك قضايا التعليم الديني، والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية التي لا تتعارض مع القيم الإسلامية، كما أن قضايا الاندماج الاجتماعي والتمييز العنصري تتطلب من المفتي توجيه المسلمين نحو المشاركة الإيجابية في المجتمع الغربي مع الحفاظ على خصوصيتهم الدينية والثقافية، فيبرز دور المفتي في تعزيز قيم التسامح والتعايش، ودحض الصور النمطية السلبية عن الإسلام والمسلمين.

أخيرًا يواجه المفتي تحديًا في التعامل مع التعددية الفقهية داخل المجتمعات الغربية نفسها، فالمسلمون في الغرب ينتمون إلى مدارس فقهية ومذاهب مختلفة، وقد يؤدي ذلك إلى تباين في الفتاوى والخلافات، وهنا يجب على المفتي السعي إلى توحيد الكلمة وتقديم فتاوى تراعي جميع هذه المذاهب قدر الإمكان، مع التأكيد على المشترك والمجمع عليه، فالفتوى في سياق الأقليات المسلمة ليست مجرد إجابة على سؤال فقهي، بل هي عملية بناء مجتمع، وحفاظ على هوية، وتحقيق للاندماج الإيجابي.

وهنا تُثير البيئة الغربية التي تُقيم فيها الأقليات المسلمة العديد من القضايا الفقهية المستجدة في العبادات والمعاملات، التي لم يُعالجها الفقه التقليدي بصورة مباشرة، من هذه القضايا:

- العبادات:
  - تحديد أوقات الصلاة والصيام في البلدان ذات خطوط العرض العليا (حيث يطول النهار جدًّا في الصيف أو يقصر جدًّا في الشتاء).
  - رؤية الهلال وأعياد المسلمين: التوافق مع التقويم المحلي أو الاعتماد على الرؤية الشرعية، وتأثير ذلك على وحدة المسلمين.

- الجنائز والدفن: أحكام الغسل والتكفين والدفن في مقابر غير مسلمة، أو التعارض مع قوانين حرق الجثث.

- المعاملات:
  - أحكام الأطعمة والأشربة: قضايا اللحوم المذبوحة (الحلال)، والمضافات الغذائية المشتقة من مصادر غير حلال، والخمر في المنتجات المختلفة.
  - الزواج والطلاق: زواج المسلمة من غير المسلم، والطلاق أمام المحاكم الوضعية، ومدى اعتباره شرعًا، وقضايا الحضانة والنفقة في ظل القوانين الغربية.
  - الميراث: التعارض بين قوانين الميراث الإسلامية والقوانين الوضعية في الغرب.
  - العمل في المؤسسات التي تتعامل بالمحرمات: كالمتاجر التي تبيع الخمور ولحم الخنزير.

هذه القضايا تستدعي من المفتي اجتهادًا جماعيًّا، يُراعي التيسير، ويُحقق مقاصد الشريعة، ويُقدم بدائل شرعية عملية قدر الإمكان[20].

رابعًا: التحديات التقنية والإعلامية.

أولًا: التحديات التقنية والإعلامية التي تواجه المفتي في العصر الحديث.

يُعدُّ انتشار فوضى المعلومات وسرعة تداول الفتاوى عبر المنصات الرقمية من أبرز التحديات التي تُربك المفتي، فمع سهولة النشر على وسائل التواصل الاجتماعي (مثل

[20] دار الإفتاء المصرية. (د.ت). سؤالات الأقليات https://dar-alifta.org/ar/articles/details/4086/ تاريخ الاطلاع 18/ 7/ 2025.

فيسبوك، تويتر، إنستغرام، تيك توك، يوتيوب) أصبح بإمكان أي شخص متخصصًا كان أم غير متخصص أن يُقدم على إصدار الفتاوى ونشرها على نطاق واسع، هذا الوضع أدى إلى:

- ظهور مرجعيات إفتائية غير مؤهلة: حيث يتصدر للإفتاء من لا يمتلكون العلم الشرعي الكافي، أو من لديهم أجندات خاصة، مما يُسفر عن فتاوى شاذة أو خاطئة.
- تضارب الفتاوى: يُمكن للمستفتي أن يجد عشرات الفتاوى المختلفة حول المسألة الواحدة، مما يُسبب له حيرة واضطرابًا، ويُفقد الثقة في المرجعية الدينية.
- سرعة انتشار الشبهات وتزيين الباطل: فالشبهات المتعلقة بالدين، والتي تُعرض بأسلوب جذاب ومؤثر -تنتشر بسرعة البرق، ويصعب على المفتي التقليدي مواكبة هذه السرعة في الرد.

هذا التحدي يُلزم المفتي ومؤسسات الإفتاء بضرورة تفعيل دورهم كمرجعية موثوقة، وتقديم فتاوى واضحة ومُحكمة ومُدللة، والعمل على توعية الجمهور بمخاطر أخذ الفتوى من غير أهلها[21].

1. تحدي اللغة والأسلوب الإعلامي: مخاطبة الأجيال الجديدة والتنافس على الانتباه.

لم يعد الخطاب الديني التقليدي بأسلوبه ولغته كافيًا للوصول إلى الأجيال الجديدة، أو لمنافسة المحتوى الإعلامي الضخم والمُتنوع على المنصات الرقمية، هذا يُشكل تحديًا كبيرًا للمفتي، يتطلب منه:

[21] عبد الحميد الشناوي: مؤسسة الإفتاء في مصر، دراسة تاريخية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص150-151.

- تغيير لغة الخطاب: الانتقال من اللغة الأكاديمية الصرفة إلى لغة أكثر بساطة ووضوحًا، تُخاطب العقل المعاصر، وتُجيب عن تساؤلات الشباب، وتُقدم الدين بطريقة جذابة ومُقنعة.
- توظيف الأساليب الإعلامية الحديثة: استخدام الفيديو القصير، والإنفوجرافيك، والرسوم المتحركة، والبث المباشر، والبودكاست، وغيرها من الأدوات التي تُناسب طبيعة المنصات الرقمية وتجذب الانتباه.
- التكيف مع طبيعة التفاعل الرقمي: فالجمهور لم يعد مجرد مُتلقٍ، بل هو مُتفاعل، يطرح الأسئلة، ويُبدي الرأي، ويُشارك المحتوى. هذا يتطلب من المفتي أن يكون مستعدًّا للتفاعل المباشر، والإجابة عن التعليقات، وتصحيح المفاهيم الخاطئة[22].

إن عدم التكيف مع هذه المتطلبات يُمكن أن يُفقد المفتي القدرة على التواصل مع شرائح واسعة من المجتمع، ويُقلص من تأثيره الإيجابي.

2. تحدي الأمن السيبراني وحماية المحتوى: مخاطر القرصنة والتشويه.

يُواجه المفتي ومؤسسات الإفتاء تحديات أمنية وتقنية في العالم الرقمي، تُهدد موثوقية المحتوى الإفتائي وسلامة البيانات، فمن هذه التحديات:

- القرصنة الإلكترونية واختراق المواقع: يُمكن أن تتعرض مواقع مؤسسات الإفتاء وقنواتها الرسمية للقرصنة، مما يُؤدي إلى نشر معلومات خاطئة باسم المفتي، أو تشويه الفتاوى الصحيحة، أو حتى سرقة البيانات.

[22] دار الإفتاء الأردنية: دور مؤسسات الإفتاء المعاصرة، أضيف بتاريخ 7/ 12/ 2023، https: //www.aliftaa.jo /Research /251 يؤكد ضرورة استخدام وسائل الإعلام الحديثة في الإفتاء. تاريخ الاطلاع 18/ 7/ 2025.

- التلاعب بالمحتوى وتزييف الحقائق: مع تطور تقنيات التزييف العميق (Deepfake) وغيرها، يُمكن تزييف مقاطع فيديو أو تسجيلات صوتية للمفتي، ونشرها على أنها فتاوى حقيقية، مما يُحدث بلبلة ويُسيء إلى سمعته.
- حماية البيانات الشخصية للمستفتين: فبعض الاستشارات قد تكون شخصية وحساسة، وتتطلب من المفتي ومؤسسته ضمان سرية هذه البيانات وحمايتها من الاختراق.
- حماية الملكية الفكرية للمحتوى: فالفتاوى، والمقالات، والمقاطع المرئية والصوتية التي يُنتجها المفتي، قد تتعرض للسرقة أو إعادة النشر دون إذن، مما يُضعف من قيمتها ويُقلل من الجهود المبذولة فيها.

هذه التحديات تُجبر المفتي على الاستثمار في أمن المعلومات، وتبني تقنيات حماية متقدمة، والتعاون مع الخبراء في الأمن السيبراني[23].

ثانيًا: سبل المواجهة والاستفادة: رقمنة الإفتاء، التأهيل، والتعاون.

لمواجهة هذه التحديات الجسيمة، يجب على المفتي ومؤسسات الإفتاء تبني إستراتيجية مُتكاملة تُركز على توظيف التقنية والإعلام بفاعلية:

أولًا: رقمنة الإفتاء وتطوير المنصات الرقمية: إنشاء وتطوير مواقع إلكترونية رسمية، وتطبيقات ذكية، وقنوات على وسائل التواصل الاجتماعي تُقدم الفتوى بأسلوب مُنظم وموثوق.

[23] لا يوجد مرجع مباشر يتحدث عن التحديات الأمنية للمفتي بشكل خاص في المصادر المتاحة، ولكن هذه قضايا عامة في المجال الرقمي.

ثانيًا: تأهيل المفتين والمتخصصين: تدريب المفتين على استخدام الأدوات الرقمية، ومهارات التواصل الإعلامي، وفهم طبيعة الجمهور الرقمي، وتأهيل فرق متخصصة في إدارة المحتوى الرقمي والأمن السيبراني.

ثالثًا: تطوير المحتوى الإفتائي: تقديم الفتاوى بأساليب مُتنوعة (مكتوبة، مرئية، صوتية)، ومُختصرة، وواضحة، مع التركيز على القضايا المعاصرة التي تهم الشباب وعامة الناس.

رابعًا: التعاون والشراكات: بناء شراكات مع المؤسسات الإعلامية الرصينة، والجهات التقنية المتخصصة، والمؤثرين الإيجابيين على وسائل التواصل، لتعزيز انتشار الخطاب الشرعي الصحيح ومواجهة الشبهات.

خامسًا: التثقيف والتوعية: إطلاق حملات توعوية للجمهور حول أهمية تحري مصادر الفتوى، ومخاطر الفتاوى الشاذة، وكيفية التعامل مع الشبهات الرقمية[24].

إن التحديات التقنية والإعلامية التي تواجه المفتي في العصر الحديث تُعدُّ من أبرز العقبات التي تُعيق وصول رسالة الإفتاء الصحيحة إلى الجمهور، ومع ذلك فإن هذه التحديات تُقدم في الوقت ذاته فرصًا ذهبية للمفتي لتعزيز دوره، وتوسيع نطاق تأثيره، إن التكيف مع هذه المتغيرات، وتوظيف الأدوات الحديثة بفاعلية، والاستثمار في تأهيل الكوادر، وتقديم خطاب إفتائي مُتجدد ومُقنع، هو السبيل لتحقيق الغايات المنشودة من الإفتاء في هذا العصر الرقمي المتسارع.

---

[24] دار الإفتاء الأردنية، (د.ت)، دور مؤسسات الإفتاء المعاصرة، (متاح على الإنترنت: https://www.aliftaa.jo/Research/251 يتناول ضرورة تطوير الوسائل الإعلامية والتكنولوجية، تاريخ الاطلاع 18/ 7/ 2025.

ثالثًا: فقدان المرجعية لدى الجمهور العام: تحدٍ رئيسي للمفتي في العصر الحديث.

يُعدُّ فقدان المرجعية الدينية الموثوقة لدى الجمهور العام من أخطر التحديات التي تُواجه المفتي ومؤسسات الإفتاء في العصر الحديث، فبعد أن كانت هذه المؤسسات تُشكل الملاذ الآمن والوحيد للمسلمين في شؤون دينهم، شهدت العقود الأخيرة تآكلًا تدريجيًّا في هذه المرجعية، لأسباب متعددة، مما أدى إلى تشتت الناس، وتأثرهم بفتاوى غير مؤهلة، أو تيارات فكرية مُنحرفة، أو شبهات تنتشر دون رقيب، هذا الوضع يُلزم المفتي بضرورة إعادة بناء الثقة، وتعزيز دور المرجعية الرسمية، وتقديم خطاب ديني قادر على استقطاب الجمهور، وتوجيهه نحو الفهم الصحيح للدين، يهدف هذا البحث إلى تحليل ظاهرة فقدان المرجعية، وبيان أسبابها، وآثارها السلبية، ودور المفتي الشرعي في استعادتها.

1. مفهوم فقدان المرجعية: تشتت الجمهور وتراجع الثقة.

يُقصد بـ"فقدان المرجعية" لدى الجمهور العام ضعف أو غياب التوجه نحو مصدر موثوق واحد لتلقي الفتوى والتوجيه الديني، مما يُؤدي إلى تشتت الناس بين مصادر متعددة، بعضها غير مؤهل أو غير موثوق، ففي السابق كانت مؤسسات الإفتاء الرسمية، وكبار العلماء المعتبرين، هم المرجع الأساسي للمسلمين في شؤون دينهم. أما الآن فقد أثرت عدة عوامل في تراجع هذه المرجعية، مما أدى إلى:

- اللجوء إلى مصادر غير موثوقة: يُمكن للمستفتي أن يجد آلاف "المفتين" على الإنترنت، في مواقع التواصل الاجتماعي، أو القنوات الفضائية، أو حتى في الدوائر غير الرسمية، مما يصعب عليه التمييز بين الغث والسمين.

- اضطراب في تلقي المعلومة: تضارب الفتاوى والآراء حول المسألة الواحدة يُسبب حيرة كبيرة للجمهور، ويُفقدهم القدرة على التمييز بين الحكم الشرعي الصحيح والخاطئ.
- ضعف الثقة بالمؤسسات الرسمية: قد تُساهم بعض العوامل الداخلية (كالروتين، أو عدم مواكبة العصر، أو التأثر بالسياسة) في تراجع ثقة الجمهور في المؤسسات الدينية الرسمية، مما يدفعهم للبحث عن بدائل، هذا الوضع يُهدد الأمن الفكري للمجتمع، ويُعرقل جهود توجيه الناس نحو الصواب[25].

2. أسباب فقدان المرجعية: عوامل داخلية وخارجية.

تتضافر عدة عوامل داخلية وخارجية، في إحداث ظاهرة فقدان المرجعية الدينية لدى الجمهور العام.

- من العوامل الداخلية:
  - عدم مواكبة المؤسسات الدينية للتطورات: البطء في التكيف مع وسائل الاتصال الحديثة، والتمسك بالأساليب التقليدية في الإفتاء والدعوة، مما يُفقدها القدرة على الوصول إلى الأجيال الجديدة.
  - الخطاب الديني النمطي أو المعقد: عدم القدرة على تقديم خطاب ديني مُبسط وجذاب، يُخاطب عقلية الشباب المعاصر، ويُجيب عن تساؤلاتهم بلغة يفهمونها.

[25] دار الإفتاء المصرية، (2025)، المفتي.. ضبطُ الفتوى ضرورةٌ شرعيةٌ ومجتمعيةٌ، وتعاونُ المؤسسات الدينية ركيزةٌ لمواجهة التحديات الفكرية. بوابة الأهرام، 2025 https://gate.ahram.org.eg/News/5164997.aspx] (يشير إلى أهمية ضبط الفتوى والتعاون بين المؤسسات الدينية).

- ضعف التواصل المباشر مع الجمهور: قلة الفعاليات المباشرة، والمحاضرات التفاعلية، والجلسات الحوارية التي تُقرب المفتي من الناس وتُعزز ثقتهم به.

- من العوامل الخارجية:
  - انتشار وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي: ظهور "مفتين" جدد غير مؤهلين على هذه المنصات، يُقدمون فتاوى سريعة ومُبسطة (وإن كانت خاطئة)، تجذب الانتباه وتُنافس المفتي الشرعي.
  - تيارات التشكيك في الدين والتراث: انتشار أفكار تُشكك في الثوابت الدينية، أو تُهاجم التراث الإسلامي، أو تُقدم تفسيرات حداثية مُنحرفة للنصوص، مما يُزعزع يقين الناس ويُفقدهم الثقة في المرجعية التقليدية.

هذه العوامل تُسهم في خلق بيئة يُصبح فيها الجمهور فريسة لأي معلومة دينية تُطرح، دون القدرة على التمييز بين الحق والباطل[26].

3. الآثار السلبية لفقدان المرجعية: الفوضى الفكرية والاجتماعية.

تترتب على فقدان المرجعية الدينية لدى الجمهور العام آثار سلبية خطيرة على الفرد والمجتمع:

[26] دار الإفتاء المصرية، المفتي.. ضبطُ الفتوى ضرورةٌ شرعيةٌ ومجتمعيةٌ، وتعاونُ المؤسسات الدينية ركيزةٌ لمواجهة التحديات الفكرية. بوابة الأهرام، 4 مايو 2025.
https://gate.ahram.org.eg/News/5164997.aspx
(يشير إلى أهمية ضبط الفتوى والتعاون بين المؤسسات الدينية) تاريخ الاطلاع 18/ 7/ 2025.

- الفوضى الفكرية: يُصبح الناس في حيرة من أمرهم، لا يدرون أي رأي يتبعون، مما يُؤدي إلى اضطراب في الفهم الديني، وقد يُساهم في انتشار الإلحاد أو الانحراف الفكري.
- تزايد الفتاوى الشاذة والمتطرفة: في غياب المرجعية الموثوقة، يُمكن أن تنتشر الفتاوى المتطرفة التي تُبيح العنف أو تُكفر المسلمين، أو الفتاوى الشاذة التي تُحلل المحرمات، مما يُشوه صورة الدين ويُحدث بلبلة في المجتمع.
- الانقسام المجتمعي: يُمكن أن تُؤدي الفتاوى المتضاربة إلى انقسامات حادة داخل المجتمع، حيث يتبع كل فريق مفتيًا أو مرجعية تختلف عن الأخرى، مما يُعزز من الطائفية أو الصراعات الفكرية.
- صعوبة معالجة القضايا المستجدة: في غياب مرجعية قوية، يصبح من الصعب على المجتمع أن يتعامل مع القضايا المستجدة (مثل قضايا الطب الحديث، أو التكنولوجيا، أو الاقتصاد المعاصر) بفتوى موحدة وموثوقة، مما يُعيق التطور ويُحدث ارتباكًا.

هذه الآثار تُبرز ضرورة استعادة المرجعية الدينية كعنصر أساسي لاستقرار المجتمع وسلامة فكره[27].

4. دور المفتي في استعادة المرجعية: التأهيل، التجديد، والتواصل.

لمواجهة تحدي فقدان المرجعية يقع على عاتق المفتي ومؤسسات الإفتاء دورٌ حيوي في استعادتها وتعزيزها لدى الجمهور العام.

---

[27] وفاق للتنمية والدراسات، (2015)، الشذوذ في الفتوى وأثره على الأمن الفكري للمجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية. https://wefaqdev.net/st_ch565.html.

(يناقش أثر الفتاوى الشاذة على الأمن الفكري)، تاريخ الاطلاع 18/ 7/ 2025.

- التأهيل العلمي المستمر: يجب أن يُواصل المفتي تطوير قدراته العلمية، ليس فقط في الفقه وأصوله، بل في فهم الواقع المعاصر، وقضايا المجتمع، والعلوم الإنسانية، لكي يُقدم فتاوى مُتكاملة وواقعية.
- التجديد في الخطاب والآليات: يجب على المفتي أن يُطور من أساليب خطابه، وأن يستخدم لغة سهلة ومُبسطة، وأن يُوظف جميع وسائل الإعلام الحديثة (مواقع التواصل، الفضائيات، التطبيقات الذكية) للوصول إلى أكبر شريحة من الجمهور، خاصة الشباب.
- التواصل المباشر والفعال: يُمكن للمفتي أن يُعزز تواصله المباشر مع الجمهور من خلال اللقاءات العامة، والمشاركة في المؤتمرات والندوات، والرد على استفساراتهم بشكل مباشر، مما يُقرب المسافة ويُرسخ الثقة.
- بناء الوعي بمنهجية الفتوى: تعليم الجمهور كيفية تحري الفتوى، وما هي شروط المفتي، وأهمية الرجوع إلى أهل العلم والاختصاص، لكيلا يُصبحوا فريسة لأي مُدَّعٍ.

هذه الجهود المتكاملة تُسهم في استعادة المرجعية الدينية، وتحصين المجتمع من الفوضى الفكرية، وتوجيهه نحو الصواب[28].

إن فقدان المرجعية لدى الجمهور العام يُعدُّ تحديًا فكريًّا واجتماعيًّا خطيرًا، يتطلب من المفتي ومؤسسات الإفتاء تضافر الجهود، فاستعادة هذه المرجعية لا تتم إلا من خلال التزام المفتي بالمنهجية العلمية والشرعية، وتطويره المستمر لقدراته، وتجديده في

[28] دار الإفتاء الأردنية، (د.ت.)، دور مؤسسات الإفتاء المعاصرة، متاح على الإنترنت:

https://www.aliftaa.jo/Research/251

(يؤكد ضرورة تطوير الوسائل الإعلامية والتكنولوجية وتعزيز التواصل)، تاريخ الاطلاع 18/ 7/ 2025.

أساليب التواصل، وتعزيز ثقة الجمهور فيه، بهذا الدور تُصبح مؤسسة الإفتاء الحصن المنيع الذي يحمي الأمة من التشتت الفكري، ويُضيء لها درب الهداية في زمن كثرت فيه السبل.

5. صعود المفتين غير المؤهلين عبر المنصات الرقمية: تحدٍّ وجودي للمرجعية الإفتائية.

يُمثل صعود المفتين غير المؤهلين وتصدرهم للمشهد الإفتائي عبر المنصات الرقمية أحد أخطر التحديات وأكثرها إلحاحًا التي تُواجه المرجعية الدينية الرسمية والمفتي الشرعي في العصر الحديث. ففي ظل الثورة التكنولوجية وسهولة النشر على وسائل التواصل الاجتماعي، أصبح كل من هبَّ ودبَّ قادرًا على "إصدار الفتاوى" ونشرها على نطاق واسع، دون امتلاك الأدوات العلمية أو الأهلية الشرعية اللازمة.

- ماهية المفتين غير المؤهلين وأسباب صعودهم: سهولة النشر وغياب الرقابة.

يُقصد بـ "المفتين غير المؤهلين" كل من يتصدر للإفتاء في أمور الدين دون أن يمتلك الشروط العلمية والشرعية التي أقرها الأصوليون للمفتي (كالعلم بالقرآن والسنة، وأصول الفقه، واللغة العربية، ومعرفة مواضع الإجماع والخلاف، والعدالة، وغيرها). قد يكون هؤلاء أفرادًا يمتلكون قدرًا محدودًا من المعرفة الدينية، أو مدَّعين للعلم، أو حتى جاهلين تمامًا بالأصول الشرعية، ولكنهم يمتلكون مهارات في استخدام المنصات الرقمية[29].

[29] مركز الوفاق للتنمية والدراسات، (2015)، الشذوذ في الفتوى وأثره على الأمن الفكري للمجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية. (ص2- 3):

https://wefaqdev.net/st_ch565.html

(يناقش ظاهرة الشذوذ في الفتوى وأسبابها).

تعدد أسباب صعود هؤلاء غير المؤهلين عبر المنصات الرقمية:

- الرغبة في الشهرة والانتشار: بعض الأفراد يسعون إلى الشهرة أو كسب المتابعين، فيُقدمون على إصدار فتاوى غريبة أو مُثيرة للجدل، أو يُبسطون القضايا المعقدة بطريقة مُخلَّة، ليُصبحوا "نجومًا" في الفضاء الرقمي.
- تلبية طلب الجمهور على الفتوى السريعة: كثير من الناس يبحثون عن إجابات سريعة ومُباشرة لأسئلتهم، ولا يرغبون في الروتين أو الإجراءات المعقدة للمؤسسات الرسمية، فيجدون ضالتهم في "المفتين" الذين يُجيبون فورًا.
- ضعف الوعي المجتمعي بضوابط الفتوى: لا يُدرك كثير من الجمهور أن الإفتاء علمٌ له أصوله وضوابطه، وأن "كل من هبَّ ودبَّ لا يفتي"، مما يجعلهم يتقبلون الفتوى من أي مصدر.
- تراجع دور المرجعية الرسمية في بعض الأحيان: قد يكون هناك بطء في استجابة بعض المؤسسات الدينية، أو عدم مواكبتها للتطورات التقنية، أو ضعف في خطابها، مما يترك فراغًا يملؤه غير المؤهلين.
- التأثير العاطفي على حساب الدليل الشرعي: بعض "المفتين" يُجيدون الخطاب العاطفي أو الشعبي الذي يُلامس مشاعر الناس، حتى لو كانت فتاواهم تفتقر إلى الدليل الشرعي الصحيح[30].

6. مخاطر صعود المفتين غير المؤهلين: تشويه الدين وتشتيت الأمة.

يُسبب صعود المفتين غير المؤهلين عبر المنصات الرقمية مخاطر جمة تُهدد استقرار الفكر والمجتمع.

[30] نفس المرجع.

- تشويه صورة الدين: تصدر فتاوى خاطئة أو متشددة أو مُجافية لروح الإسلام، مما يُشوه صورته السمحة، ويُقدمه على أنه دين تطرف أو جمود، ويُساهم في تغذية ظاهرة الإسلاموفوبيا.
- تضارب الفتاوى وتشتيت الجمهور: يُصبح الجمهور في حيرة من أمره، لا يدرون أي رأي يتبعون، مما يُؤدي إلى اضطراب فكري وعقدي، وقد يدفع بعضهم إلى الإلحاد أو اللامبالاة الدينية.
- إثارة الفتن والانقسامات: تصدر فتاوى مُسيَّسة أو تُعزز الانقسامات الطائفية أو الفكرية، مما يُؤدي إلى تأجيج الصراعات، وتفكك النسيج المجتمعي.
- تحليل الحرام وتحريم الحلال: قد يُقدم بعض غير المؤهلين على إصدار فتاوى تُحلل محرمات قطعية أو تُحرم حلالًا واضحًا، بناءً على جهل أو هوى، مما يُوقع الناس في المعصية[31].

إن صعود المفتين غير المؤهلين عبر المنصات الرقمية يُشكل تحديًا وجوديًّا للمرجعية الإفتائية المعتبرة، ويُهدد بحدوث فوضى فكرية واجتماعية عارمة، فمواجهة هذه الظاهرة لا تقتصر على النقد أو التبرؤ، بل تتطلب إستراتيجية شاملة تعتمد على تطوير المفتين وتأهيلهم، ورقمنة مؤسسات الإفتاء، وتقديم خطاب ديني مُتجدد وجذاب، وتوعية الجمهور بضوابط الفتوى، والتعاون مع جميع الأطراف المعنية، بهذا الجهد المتكامل

[31] المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، (2020)، الأقليات المسلمة: متاح على الإنترنت:

https://www.ecfr.org/blog/2020/10/2A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D8%A9/

يشير إلى تحدي تشتت الأقليات في ظل غياب المرجعية الموحدة، تاريخ الاطلاع 18/ 7/ 2025.

تستطيع المرجعية الدينية استعادة مكانتها، وتحصين الأمة من الشرور التي يُمكن أن تجلبها الفتاوى المُنحرفة.

المبحث الثالث:

تأهيل المفتي المعاصر، والمقترحات العلمية للتأهيل.

لقد أصبح التأهيل المعرفي والمهاري للمفتي المعاصر ضرورة ملحة لمواكبة التحديات المتزايدة في عصرنا الرقمي، فالمفتي لم يعد مجرد مُبلغ للأحكام، بل بات مطالبًا بامتلاك أدوات تمكنه من فهم الواقع المعقد، والتفاعل بفاعلية مع الجمهور، وتقديم فتاوى تجمع بين الأصالة والمعاصرة.

أولا: المصادر الشرعية التقليدية.. أساس لا غنى عنه.

تظل المصادر الشرعية الأصيلة هي حجر الزاوية في التأهيل المعرفي للمفتي، ولا يُمكن الاستغناء عنها بحال من الأحوال. فيجب على المفتي أن يتعمق في:

- كتب الفقه المقارن والمذاهب الفقهية: للاطلاع على سعة الفقه الإسلامي، واختلافات الفقهاء، وأدلتهم، والقدرة على الترجيح والاجتهاد، على سبيل المثال:
  - "الفقه الإسلامي وأدلته" لوهبة الزحيلي: يُعد من الموسوعات الفقهية الحديثة الشاملة، ويُمكن الاستفادة منه في الاطلاع على الأحكام الفقهية ومناقشة الأدلة من مختلف المذاهب.
- كتب أصول الفقه وقواعده: لتعزيز القدرة على الاستنباط والتعامل مع النصوص الشرعية.
  - "المستصفى من علم الأصول" لأبي حامد الغزالي.

- "الإحكام في أصول الأحكام" لسيف الدين الآمدي.

- كتب علوم القرآن والسنة: لفهم النصوص الشرعية في سياقاتها الصحيحة.
  - "البرهان في علوم القرآن" لبدر الدين الزركشي.
  - "صحيح البخاري" و"صحيح مسلم" وشروحهما: لدراسة السنة النبوية الشريفة وأسانيدها ومتونها.
- كتب مقاصد الشريعة: لضمان أن الفتاوى تُحقق أهداف الشريعة وتُعزز مصالح الناس.
  - "الموافقات في أصول الشريعة" لأبي إسحاق الشاطبي: يُعد مرجعًا رئيسيًّا في علم مقاصد الشريعة.

2. مصادر فهم الواقع المعاصر والتحديات المستجدة: الضرورة الحديثة.

لم يعد المفتي يكتفي بالجانب الشرعي، بل يجب عليه الإلمام بقضايا العصر وتحدياته، وهو ما يتطلب الاطلاع على مصادر متنوعة:

- التقارير والدراسات الاقتصادية:
  - تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي: لفهم التحديات الاقتصادية العالمية والمحلية، مثل التضخم، والبطالة، والأسواق المالية.
  - دراسات المؤسسات المالية الإسلامية: لفهم المنتجات المالية الإسلامية المعاصرة وكيفية تطبيق الشريعة فيها.
- المصادر الاجتماعية والنفسية:
  - دراسات المراكز البحثية الاجتماعية: حول قضايا الأسرة، والزواج والطلاق، وتأثير التكنولوجيا على العلاقات الاجتماعية.

- الأبحاث النفسية: لفهم الجوانب النفسية للمستفتين وتأثير الفتوى عليهم.

- المصادر التقنية والإعلامية:
  - التقارير السنوية لشركات التكنولوجيا الكبرى (**Google**، **Meta**، **Microsoft**): لفهم أحدث التطورات في وسائل التواصل الاجتماعي، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني.
  - دراسات مراكز الإعلام والاتصال: حول تأثير الإعلام الرقمي على الرأي العام، وكيفية صياغة المحتوى الجذاب والمؤثر.
- دراسات حول الأقليات المسلمة في الغرب:
  - المراكز البحثية المتخصصة في قضايا الجاليات: مثل "مركز الحضارة للدراسات والبحوث" الذي يُصدر دراسات حول تحديات الأقليات.

3. المهارات المهنية: من الدورات التدريبية والتجارب العملية.

لا يُمكن اكتساب المهارات المهنية (التواصل، الإعلام، إدارة الأزمات) بمجرد القراءة، بل تتطلب تدريبًا عمليًّا واكتسابًا للخبرة.

- الدورات التدريبية المتخصصة:
  - دورات في التواصل الإعلامي والخطابة: تُقدمها مراكز متخصصة في الإعلام والعلاقات العامة.
  - ورش عمل في إدارة وسائل التواصل الاجتماعي: تعقدها شركات التسويق الرقمي أو الجهات المتخصصة في التدريب الإعلامي.
  - دورات في الأمن السيبراني وحماية البيانات: تُقدمها شركات التكنولوجيا أو المعاهد المتخصصة في أمن المعلومات.

- الخبرة العملية والتطبيق:
  - المشاركة في المجامع الفقهية والمؤتمرات: لتبادل الخبرات والاطلاع على قضايا المستجدات.
  - التفاعل المباشر مع المستفتين: عبر قنوات الإفتاء المختلفة (مكالمات هاتفية، بث مباشر، لقاءات) لتعزيز مهارات الاستماع والفهم والتعاطف.
  - العمل ضمن فرق عمل متعددة التخصصات: يضم علماء الشرع، وخبراء في الإعلام، وعلم الاجتماع، والاقتصاد، والنفس.

إن التأهيل المعرفي والمهاري للمفتي المعاصر هو استثمار في مستقبل الإفتاء وسلامة المجتمع. يجب أن تتكامل المعرفة الشرعية العميقة مع الوعي بواقع العصر وأدواته، وأن تُصقل بالمهارات العملية، في زمن كثرت فيه الظلمات.

ثانيًا: التأهيل اللغوي والمنهجي للمفتي المعاصر: ضرورة لضبط الفتوى.

يُعدُّ التأهيل اللغوي والمنهجي ركيزتين أساسيتين في بناء شخصية المفتي المعاصر، بل هما من أهم الأدوات التي تُمكِّنه من أداء دوره بفعالية وإتقان في زمن تتلاطم فيه أمواج الشبهات وفوضى "فتاوى الإنترنت". ففهم النص الشرعي بدقة، والقدرة على استنباط الأحكام منه، والتصدي للانحرافات التأويلية، كل ذلك لا يتم إلا بامتلاك المفتي ناصية اللغة العربية الفصحى، والتمكن من المناهج العلمية الرصينة في الفقه والأصول. هذا البحث يُسلط الضوء على أهمية التأهيل اللغوي والمنهجي للمفتي، وكيف يُسهم في ضبط الفتوى، ومواجهة التحديات المعاصرة.

1. التأهيل اللغوي: مفتاح فهم النص الشرعي.

اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم والسنة النبوية، ومن ثمَّ فإن إتقانها ليس مجرد مهارة إضافية للمفتي، بل هو شرط أساسي لصحة فهمه للنصوص الشرعية واستنباط الأحكام منها.

يشتمل التأهيل اللغوي للمفتي على:

- إتقان علوم النحو والصرف:
  - فهم تركيب الجمل، وإعراب الكلمات، وتصريف الأفعال والأسماء. فالخطأ في النحو أو الصرف قد يُغير معنى الآية أو الحديث جذريًّا، وبالتالي يؤثر على الحكم الشرعي المستنبط. على سبيل المثال: التمييز بين الفاعل والمفعول به يحدد معنى الفعل وحكمه.
  - أهمية ذلك للمفتي: يُمكنه من استخلاص الدلالات الصحيحة من النصوص، وتجنب التأويلات الخاطئة التي قد تنشأ عن ضعف الفهم اللغوي، والتي قد تؤدي إلى فتاوى شاذة أو متشددة أو متهاونة.
- الإلمام بعلوم البلاغة العربية (المعاني، البيان، البديع):
  - فهم المجاز، والكناية، والاستعارة، والتقديم والتأخير، والفصل والوصل، وغيرها من الأساليب البلاغية التي تُضفي على النص القرآني والسنة النبوية عمقًا ودقة. هذه الأساليب تُقدم دلالات لا يُمكن فهمها بمجرد المعنى الحرفي للكلمات[32].
  - أهمية ذلك للمفتي: يُمكنه من فهم أسرار التعبير القرآني والنبوي، والتعرف على مراد الشارع من النصوص التي قد تحمل أكثر من معنى

[32] وهبة الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، ج1، 2002 ص45.

ظاهري، مما يُساهم في التفسير الصحيح وإصدار الفتوى المناسبة، ويدحض التأويلات المغرضة التي تتجاهل السياق البلاغي.

- الوعي بالدلالات اللغوية (الحقيقة والمجاز، العام والخاص، المطلق والمقيد، المشترك):
  - فهم قواعد الدلالة اللغوية، ومتى تكون الكلمة حقيقة أو مجازًا، ومتى يكون اللفظ عامًّا يشمل كل أفراده أو خاصًّا ببعضها، ومتى يكون مطلقًا أو مقيدًا بقيد معين.
  - أهمية ذلك للمفتي: يُمكنه من تحديد دلالة النص بشكل دقيق، وتجنب التعميم في الأحكام الخاصة، أو تخصيص الأحكام العامة، مما يُجنب الفتوى التناقض أو عدم الدقة[33].
- الاطلاع على معاجم اللغة العربية:
  - للرجوع إلى أصول الكلمات، ومعانيها المختلفة، وسياقات استخدامها في زمن نزول الوحي.
  - أهمية ذلك للمفتي: يُساعده على فهم الكلمات الغريبة أو التي تطورت دلالتها عبر العصور، وبالتالي فهم المعنى الأصلي للنص الشرعي.

2. التأهيل المنهجي: ضبط الاستنباط وحماية من الشذوذ.

يُعدُّ التأهيل المنهجي للمفتي الصمام الذي يضمن صحة الاستنباط وسلامة الفتوى من الشذوذ والانحراف. يشمل ذلك:

- إتقان أصول الفقه وقواعده:

[33] المرجع نفسه، ص48.

- فهم مصادر التشريع الإسلامي (الكتاب، السنة، الإجماع، القياس، الاستحسان، المصالح المرسلة، العرف، الاستصحاب، شرع من قبلنا، قول الصحابي، سد الذرائع، فتح الذرائع).
- القدرة على تطبيق هذه المصادر والقواعد في استنباط الأحكام الشرعية.
- أهمية ذلك للمفتي: يُمكنه من بناء الفتوى على أسس علمية رصينة، وتجنب الفتوى بالرأي المجرد أو الهوى، مما يُضفي على الفتوى صفة الدليل الشرعي ويزيد من قوتها.

- الوعي بفقه المقاصد الشرعية:
  - فهم الأهداف والغايات الكبرى التي جاءت بها الشريعة (حفظ الدين، النفس، العقل، النسل، المال)، وكيفية تحقيقها في الأحكام التفصيلية.
  - أهمية ذلك للمفتي: يُمكنه من تقديم فتاوى تُراعي مصالح الناس وتُحقق التيسير ورفع الحرج، خاصة في قضايا النوازل والمستجدات، دون الخروج عن روح الشريعة.
- الإلمام بفقه الواقع والنوازل:
  - فهم طبيعة القضايا المعاصرة في جميع جوانبها (الاقتصادية، الاجتماعية، الطبية، التقنية)، والاستفادة من آراء الخبراء في هذه المجالات.
  - أهمية ذلك للمفتي: يُمكنه من إصدار فتاوى واقعية، لا تتعارض مع المستجدات المشروعة، وتُقدم حلولًا عملية للمسلمين في حياتهم اليومية.
- معرفة الخلاف الفقهي وأسبابه والترجيح بين الآراء:
  - الاطلاع على آراء المذاهب الفقهية المختلفة، وفهم أسباب خلافهم، والقدرة على الترجيح بين الأقوال بناءً على قوة الدليل، أو مراعاة لمقاصد الشريعة، أو تيسيرًا على المكلفين.

- أهمية ذلك للمفتي: يُجنبه التعصب لمذهب معين، ويُوسع أُفُقَه الفقهي، ويُمكّنه من تقديم الفتاوى المرنة التي تُناسب الظروف المختلفة للمستفتين، ويُعزز من مبدأ "الاختلاف رحمة".

- التأصيل في قواعد الإفتاء وآدابه:

- الالتزام بأخلاقيات الإفتاء، كالتثبت، والورع، وعدم التسرع، ومعرفة أحوال المستفتي، وعدم التأثر بالضغوط الخارجية.
- أهمية ذلك للمفتي: يُعزز من مصداقية الفتوى ويُضفي عليها صفة الطمأنينة والثقة في نفوس المستفتين[34].

ثالثًا: دراسة المنطق والجدل والمناظرة.. أدوات أساسية للمفتي المعاصر.

تُعدّ دراسة المنطق والجدل والمناظرة من العلوم بالغة الأهمية للمفتي المعاصر، خاصة في عصر تتلاطم فيه أمواج الشبهات، وتكثر فيه النقاشات الفكرية، وتتعدد فيه المرجعيات، هذه العلوم تُسلح المفتي بأدوات معرفية ومهارية تمكنه من فهم طبيعة الحجج، وبناء البراهين السليمة، ودحض الشبهات، وإدارة الحوارات الفكرية بفاعلية وحكمة، إنها ليست مجرد ترف فكري، بل هي ضرورة منهجية لضبط الفتوى، وحماية العقيدة، وتوجيه الناس في زمن كثر فيه التساؤل والتشكيك.

1. المنطق: بوصلة الفكر ودرع من الزلل.

يُعرف المنطق بأنه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر، هو علم يُعنى بقواعد التفكير السليم، وكيفية بناء الحجج الصحيحة، وتمييزها عن المغالطات، بالنسبة للمفتي تُوفر دراسة المنطق عدة فوائد جوهرية:

[34] القرافي: الفروق، دار الكتب العلمية، ج1، 1995، ص175 – 177.

- ضبط عملية الاستنباط: يُعلم المنطق المفتي كيفية الانتقال من المقدمات إلى النتائج بطريقة صحيحة، وكيفية استخلاص الأحكام الشرعية من النصوص بطريقة منطقية، مما يُقلل من الأخطاء في الاستدلال. على سبيل المثال: يُساعد المنطق المفتي على فهم العلاقة بين العام والخاص، والمطلق والمقيد في النصوص، وكيفية بناء القياس الصحيح.
- تمييز المغالطات المنطقية: يُدرّب المنطق المفتي على التعرف على الأخطاء الشائعة في التفكير والحجج (مثل مغالطة رجل القش، أو الاحتكام إلى السلطة غير المؤهلة، أو التعميم المتسرع)، هذا الفهم ضروري لدحض الشبهات التي تُعرض بأسلوب خادع.
- بناء الحجج المقنعة: يُساعد المفتي على صياغة فتاواه وأدلته بشكل مُنظم وواضح، مما يجعلها أكثر قوة وإقناعًا للجمهور، وأصعب على الطعن فيها.
- فهم الأنماط الفكرية المختلفة: يُمكن المفتي من تحليل بنية الأفكار الأخرى، سواء كانت إلحادية، أو متطرفة، أو علمانية، مما يُساعده على فهم جذورها والتعامل معها بفاعلية[35].

2. الجدل والمناظرة: أدوات الحوار الفعال ودحض الشبهات.

يُعدُّ الجدل والمناظرة تطبيقًا عمليًّا لقواعد المنطق في سياق الحوار الفكري، يُعرف الجدل بأنه أسلوب لإثبات الحق ودحض الباطل عن طريق الحجة والبرهان، بينما

[35] أبو حامد الغزالي: المستصفى من علم الأصول، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، د.ت، ج1، ص10 – 15. (يعتبر الغزالي المنطق: "مقدمة للعلوم كلها").

المناظرة هي نوع من الجدل الذي يتم بين طرفين أو أكثر بهدف الوصول إلى الحقيقة أو إظهار الصواب.

3. تطبيق المنطق والجدل والمناظرة في سياق الإفتاء المعاصر:

لتحقيق أقصى استفادة من دراسة المنطق والجدل والمناظرة، يجب على المفتي أن يُطبقها عمليًّا في سياق الإفتاء:

- في صياغة الفتوى: يجب أن تكون الفتوى مُحكمة منطقيًّا، واضحة في أدلتها، ومُسلسلة في حججها، حتى تُصبح مُقنعة للجمهور.
- في الرد على الشبهات: يجب على المفتي أن يُحلل الشبهة بمنهجية منطقية، ويُفكك مغالطاتها، ثم يُقدم الرد الشرعي والعقلي بأسلوب مُنظم.
- في إدارة الحوارات الإعلامية: يجب أن يكون المفتي قادرًا على إدارة النقاشات على وسائل الإعلام (التلفزيون، الإذاعة، وسائل التواصل الاجتماعي) بأسلوب هادئ ومنطقي، يُركز على الحجة والبرهان، ويتجنب الانفعال.
- في تأهيل المفتين الجدد: يجب أن تُدرج هذه العلوم كمقررات أساسية في برامج تأهيل المفتين في الجامعات والمؤسسات الشرعية، مع التركيز على الجانب التطبيقي.
- في توعية الجمهور: يُمكن للمفتي أن يُقدم برامج توعوية تُبسط قواعد المنطق والجدل، وتُعلم الجمهور كيفية التفكير النقدي، وتمييز الحجج الصحيحة من المغالطات، مما يُحصِّنهم ضد الأفكار الهدامة.

إن دراسة المنطق والجدل والمناظرة ليست مجرد إضافة للمفتي، بل هي ضرورة ملحة في عصرنا الحالي، إنها أدوات تُسلحه بالقدرة على فهم الواقع، وضبط الاستنباط، ودحض الشبهات، وإدارة الحوارات الفكرية بفاعلية وحكمة، فالمفتي الذي يمتلك هذه

الأدوات، هو القادر على أن يكون بوصلة هداية للمسلمين، ودرعًا يحمي الدين من زلل الانحرافات، وصوتًا قويًّا للحكمة والاعتدال في خضم الجدالات الفكرية.

رابعًا: التأهيل الواقعي والمعاصر.

- الإلمام بالعلوم الإنسانية والاجتماعية: ضرورة للمفتي المعاصر.

لم يعد الإفتاء في العصر الحديث مجرد عملية استنباط أحكام من النصوص الشرعية بمعزل عن واقع الناس ومجتمعاتهم، فقد أفرزت التحولات المعاصرة، مثل العولمة، والتطور التكنولوجي، وتغير الأنماط المعيشية قضايا معقدة تتداخل فيها الأبعاد الشرعية مع الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية؛ لذا أصبح الإلمام بالعلوم الإنسانية والاجتماعية ضرورة قصوى للمفتي المعاصر، لتمكينه من فهم السياقات الحقيقية لأسئلة المستفتين، وتقديم فتاوى واقعية رحيمة ومحكمة تحقق مقاصد الشريعة في التيسير على الناس وحفظ مصالحهم.

1. أهمية العلوم الإنسانية للمفتي: فهم الإنسان وتحدياته.

تُركز العلوم الإنسانية على دراسة الإنسان كفرد، وفهم دوافعه، وسلوكياته، وتحدياته النفسية. فإلمام المفتي بهذه العلوم يُعزز من قدرته على:

- علم النفس:
  - فهم دوافع المستفتي: يُساعد المفتي على فهم الأسباب الكامنة وراء سؤال المستفتي، فقد يكون السؤال الظاهر يخفي مشكلة نفسية أو ضغطًا اجتماعيًّا، على سبيل المثال: قد يُسأل عن حكم الطلاق المتكرر، وهنا يُصبح فهم الجانب النفسي للزوجين وأسباب المشكلة ضروريًّا لتقديم الفتوى التي تراعي العلاج لا مجرد إجابة جافة.

- تأثير الفتوى على النفس: يُدرك المفتي كيف يُمكن للفتوى أن تؤثر على الحالة النفسية للمستفتي، فيُقدمها بأسلوب رحيم، يُطمئن النفس، ويُراعي التيسير ورفع الحرج، ويُجنبه ذلك إصدار فتاوى تُسبب القلق أو اليأس أو العزلة.
- قضايا الصحة النفسية: يُمكن للمفتي أن يتعامل بوعي أكبر مع قضايا مثل الاكتئاب، الوسواس القهري، الإدمان، وغيرها، عندما تُطرح في سياق شرعي، ويُحيل المستفتي إلى المتخصصين إذا لزم الأمر، مع تقديم الدعم الشرعي اللازم.
- المصدر: يُمكن الرجوع إلى دراسات في علم النفس الاجتماعي التي تُعنى بدراسة السلوك الفردي والجماعي، وكيفية تأثير البيئة على الفرد.

- فهم الطبيعة البشرية:

- يُمكن للمفتي أن يُدرك أن الأحكام الشرعية تراعي فطرة الإنسان وطبيعته، وليست مُجرد قيود. هذا الفهم يُساعده على شرح الأحكام بأسلوب منطقي ومُقنع يُلامس فطرة الناس.
- المصدر: تُعد الفلسفة الإنسانية وكتب السيرة النبوية التي تُظهر التعامل النبوي مع النفس البشرية بأبعادها المختلفة من المصادر الهامة في هذا السياق.

2. أهمية العلوم الاجتماعية للمفتي: فهم المجتمع وتحولاته.

تُركز العلوم الاجتماعية على دراسة المجتمع وبنيته، وتغيراته، والعلاقات بين أفراده ومؤسساته. وإلمام المفتي بهذه العلوم يُمكنه من:

- علم الاجتماع:

- فهم بنية المجتمع وتحولاته: يُساعد المفتي على فهم كيفية عمل المجتمعات، وتأثير العادات والتقاليد، وتغير الأدوار الاجتماعية، وتأثير العولمة على القيم. هذا الفهم ضروري لإصدار فتاوى تُناسب الواقع وتُراعي التنوع الثقافي والاجتماعي.
- قضايا الأسرة المعاصرة: يُمكن للمفتي أن يُقدم حلولًا أكثر فعالية لمشاكل الزواج والطلاق، وتربية الأبناء في ظل التحديات الحديثة (كوسائل التواصل الاجتماعي)، عندما يُدرك الأبعاد الاجتماعية لهذه المشكلات.
- أثر الفتوى على المجتمع: يُدرك المفتي أن الفتوى ليست مجرد حكم فردي، بل لها تأثيرات على النسيج الاجتماعي، فيُقدم فتاوى تُعزز التماسك الاجتماعي، وتُقلل من الانقسامات، وتُساهم في تحقيق المصلحة العامة.
- المصدر: كتب علم الاجتماع الأسري، وعلم اجتماع القيم، وعلم الاجتماع الديني.

- علم الاقتصاد:

- فهم الواقع الاقتصادي: يُمكن المفتي من فهم طبيعة المعاملات المالية الحديثة، والأسواق العالمية، والتحديات الاقتصادية (البطالة، التضخم، الفقر)، مما يُمكنه من إصدار فتاوى اقتصادية واقعية ومُلائمة.
- فقه المعاملات المالية المعاصرة: تُصبح فتاوى المفتي حول الأسهم، والسندات، والصكوك، والعملات الرقمية، والتأمين -أكثر دقة وواقعية عندما يُلم بالآليات الاقتصادية لهذه المعاملات.
- المصدر: كتب الاقتصاد الإسلامي، ودراسات المؤسسات المالية العالمية، والتقارير الاقتصادية الحديثة.

- علم السياسة والقانون:
  - فهم الأنظمة القانونية: يُساعد المفتي -خاصة في سياق فقه الأقليات- على فهم الأنظمة القانونية للدول غير الإسلامية، وكيفية تعامل المسلم معها دون المساس بثوابت دينه.
  - قضايا المواطنة والمشاركة: يُمكن المفتي من تقديم فتاوى حول المشاركة السياسية، وحقوق وواجبات المواطنة، بما يُعزز من الاندماج الإيجابي للمسلمين في مجتمعاتهم.
  - المصدر: كتب القانون الدستوري والقانون الدولي، والدراسات السياسية حول قضايا الأقليات.

3. دور المفتي في تطبيق العلوم الإنسانية والاجتماعية: تكامل الفهم.

يتطلب تطبيق هذه العلوم من المفتي أن:

- يُوسع مداركه باستمرار: من خلال القراءة المتخصصة، وحضور المؤتمرات والندوات، والتعاون مع الخبراء في هذه المجالات.
- يُقيم حوارًا مع المتخصصين: الاستعانة بالخبراء في علم النفس، والاجتماع، والاقتصاد، والقانون عند دراسة النوازل المعقدة، لتقديم صورة شاملة للمسألة قبل إصدار الفتوى.
- يُوازن بين النص الشرعي والواقع: يُقدم فتاوى تُراعي النص الشرعي ومقاصده، وتُجيب عن تحديات الواقع دون الإفراط في التشديد أو التساهل.
- يُقدم خطابًا دينيًّا شاملًا: لا يقتصر على الجانب الفقهي، بل يتضمن الأبعاد النفسية والاجتماعية للقضية، مما يجعل الفتوى أكثر قبولًا وتأثيرًا على المستفتي.

إن الإلمام بالعلوم الإنسانية والاجتماعية لم يعد خيارًا للمفتي المعاصر، بل أصبح ضرورة حتمية لتمكينه من أداء دوره بفاعلية واقتدار، فالفهم العميق للإنسان والمجتمع، بجانب الإتقان للعلوم الشرعية، يُمكن المفتي من تقديم فتاوى شاملة، واقعية، رحيمة، تُسهم في حل مشكلات الناس، وتحقيق مقاصد الشريعة، وتعزيز استقرار المجتمع، هذا التكامل المعرفي هو السبيل لبناء جسر الثقة بين المرجعية الدينية والجمهور، ولإضاءة درب الهداية في عالم مُتغير.

أما التحديات التي قد تواجه المفتي عند محاولة دمج هذه العلوم في عملية الإفتاء؟

- فهم النظم القانونية والاقتصادية الدولية: ضرورة للمفتي المعاصر.

في عالم اليوم المُترابط، حيث تتجاوز المعاملات والظواهر حدود الدول، لم يعد بإمكان المفتي الشرعي الاكتفاء بالإلمام بالقوانين المحلية أو الأنظمة الاقتصادية التقليدية، لقد أصبح فهم النظم القانونية والاقتصادية الدولية ضرورة ملحة للمفتي المعاصر، خاصة مع تزايد قضايا الهجرة، والعملات الرقمية، والتجارة الدولية، وحقوق الإنسان، وتحديات الأقليات المسلمة في الدول غير الإسلامية، فإغفال هذا البعد الدولي يُمكن أن يؤدي إلى فتاوى قاصرة، لا تُراعي تعقيدات الواقع العالمي، وتُسبب حرجًا للمسلمين، أو تُؤدي إلى ضياع حقوقهم.

1. فهم النظم القانونية الدولية: حماية حقوق المسلمين وتوجيههم.

تُعدُّ النظم القانونية الدولية –القانون الدولي العام والخاص– إطارًا مُنظمًا للعلاقات بين الدول والأفراد عبر الحدود.

إلمام المفتي بها يُقدم فوائد جمة:

- قانون حقوق الإنسان الدولي: يُسأل المفتي عن قضايا تتعلق بالحرية الدينية، وحقوق الأقليات، وحقوق المرأة والطفل في سياق غربي، فهم المفتي للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان (مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهود الدولية) يُمكنه من تقديم فتاوى تُدافع عن حقوق المسلمين، وتُبين حدود التوفيق بين الشريعة والقوانين الوضعية، وتُوجه المسلمين نحو الموازنة بين الالتزام الديني واحترام قوانين البلد المضيف.
    - أهمية ذلك للفتوى: في قضايا مثل حق اللجوء، أو حرية ممارسة الشعائر الدينية، أو حتى قضايا الميراث والزواج والطلاق في الدول الغربية حيث تختلف القوانين -يصبح فهم المفتي للقانون الدولي الخاص (تنازع القوانين) ضروريًّا.
- القانون الدولي الخاص (تنازع القوانين): يُعنى هذا الفرع من القانون بتحديد القانون الواجب التطبيق في العلاقات القانونية ذات العنصر الأجنبي (مثل زواج مسلمة من غير مسلم في بلد غربي، أو ميراث بين ورثة في دول مختلفة) فإلمام المفتي به يُمكنه من فهم كيف تتعامل المحاكم الغربية مع هذه القضايا، وبالتالي يُقدم فتوى تُراعي الوضع القانوني للمستفتي.
    - أهمية ذلك للفتوى: يساعد المفتي على توجيه الأقليات المسلمة في الغرب حول كيفية التعامل مع المحاكم المدنية في قضايا الأحوال الشخصية، وتقديم المشورة حول خياراتهم القانونية المتاحة.
- القانون الجنائي الدولي: فهم بعض جوانب هذا القانون قد يكون ذا أهمية في القضايا المتعلقة بالإرهاب أو الجرائم العابرة للحدود، والتي قد يُسأل المفتي عن حكم المشاركة فيها أو التعامل مع مرتكبيها.

- قانون الهجرة واللجوء: مع تزايد أعداد المهاجرين واللاجئين المسلمين، يُسأل المفتي عن قضايا تتعلق بوضعهم القانوني، وحقوقهم وواجباتهم في دول اللجوء، وأحكام الجنسية المزدوجة[36].

– فهم النظم الاقتصادية الدولية: التعامل مع العولمة المالية.

تُمثل العولمة الاقتصادية وتطور الأسواق المالية الدولية تحديًا كبيرًا للمفتي، يتطلب منه فهمًا لأكثر من مجرد الاقتصاد المحلي:

الأسواق المالية العالمية: يجب على المفتي أن يُدرك كيفية عمل البورصات العالمية، وآليات التداول، وأنواع الأوراق المالية (الأسهم، السندات، المشتقات) والفروقات بينها، لكي يُصدر فتاوى حول مشروعية الاستثمار فيها، أو حكم التعامل بها.

- أهمية ذلك للفتوى: يُسأل المفتي عن حكم الاستثمار في شركات عالمية، أو التعامل مع صناديق استثمار دولية، أو حكم العملات الرقمية التي تتداول عالميًا، فهم هذه النظم ضروري لتمييز الحلال من الحرام.

- العملات الرقمية (**Cryptocurrencies**): هي ظاهرة اقتصادية حديثة وعالمية، تتجاوز الحدود الجغرافية والسيادية، يُسأل المفتي باستمرار عن حكم تداولها، والاستثمار فيها، والزكاة عليها، إن فهم المفتي لتقنية "البلوك تشين"

[36] جامعة الدول العربية، اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان، (د.ت)، مواثيق حقوق الإنسان الدولية:

https://www.lasportal.org/ar/law/Pages/International-Human-Rights.aspx

مرجع أساسي للمواثيق الدولية.

وآليات عمل هذه العملات (مثل البيتكوين والإيثريوم) أمر حيوي لإصدار فتوى دقيقة.

- أهمية ذلك للفتوى: بدون فهم عميق لآليات هذه العملات، قد تكون الفتوى سطحية أو خاطئة، مما يُوقع المسلمين في حرج أو استغلال.

- التجارة الدولية والمعاملات العابرة للحدود: يُسأل المفتي عن أحكام العقود التجارية الدولية، وخطابات الضمان، والاعتمادات المستندية، وقضايا الشحن والتأمين البحري والجوي، والعقود الذكية، هذه المعاملات تحكمها قوانين دولية وأعراف تجارية يجب على المفتي الإلمام بها.
  - أهمية ذلك للفتوى: يُمكن المفتي من توجيه التجار والمستثمرين المسلمين نحو المعاملات المشروعة في التجارة الدولية[37].
- مؤسسات التمويل الدولية والسياسات الاقتصادية العالمية: الإلمام بدور مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتأثير سياسات الدول الكبرى على الاقتصاد العالمي، يُمكن المفتي من فهم الصورة الكلية عند معالجة قضايا الفقر، الديون، والتنمية.

3. آليات إلمام المفتي بالنظم الدولية:

لتحقيق هذا الإلمام يمكن للمفتي ومؤسسات الإفتاء اتباع الآليات التالية:

---

[37] مواثيق حقوق الإنسان الدولية [متاح على الإنترنت].
https://www.lasportal.org/ar/law/Pages/International-Human-Rights.aspx

(مرجع أساسي للمواثيق الدولية) تاريخ الاطلاع 18/ 7/ 2025.

- دورات تدريبية متخصصة: تنظيم دورات مكثفة للمفتين في القانون الدولي (خاصة القانون الدولي الخاص وحقوق الإنسان) والاقتصاد الدولي (خاصة الأسواق المالية والعملات الرقمية)، بالتعاون مع خبراء في هذه المجالات.
- إنشاء وحدات بحثية مُتخصصة: ضمن مؤسسات الإفتاء، تضم خبراء في القانون والاقتصاد والتكنولوجيا، لدراسة النوازل المعاصرة وتقديم تقارير تحليلية للمفتين.
- التعاون مع المؤسسات الدولية: بناء علاقات تعاون مع المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، المؤسسات المالية الدولية، منظمات حقوق الإنسان) لفهم آليات عملها وتأثيرها.
- الاطلاع المستمر على التشريعات والتقارير: الاشتراك في المجلات القانونية والاقتصادية الدولية، ومتابعة التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية، لمواكبة أحدث التطورات.
- الاجتهاد الجماعي: عقد ندوات ومؤتمرات دولية تجمع فقهاء وخبراء من مختلف التخصصات لمناقشة القضايا المستجدة ذات الطابع الدولي وإصدار فتاوى جماعية.

إن فهم النظم القانونية والاقتصادية الدولية لم يعد خيارًا للمفتي المعاصر، بل هو شرط أساسي لتقديم فتوى واعية، مُحكمة، وواقعية، فالمفتي الذي يمتلك هذه المعرفة الموسوعية، إلى جانب عمق علمه الشرعي -هو القادر على أن يُقدم حلولًا شرعية مُستنيرة للتحديات العالمية التي يواجهها المسلمون، ويُساهم في تحقيق مقاصد الشريعة في كل زمان ومكان.

– معرفة الثقافات والديانات المختلفة: ضرورة للمفتي في عالم مُتعدد.

في عالم اليوم الذي يتميز بالتنوع الثقافي والديني، لم يعد المفتي يعيش في معزل عن المجتمعات الأخرى، فقد أصبحت معرفة الثقافات والديانات المختلفة ضرورة قصوى للمفتي المعاصر، سواء في تعامله مع الأقليات المسلمة في الغرب، أو مع القضايا التي تتجاوز الحدود الجغرافية والثقافية، أو حتى في فهم التحديات التي تواجه المجتمعات المسلمة من الداخل، إن هذا الإلمام لا يقتصر على مجرد المعلومات، بل يمتد إلى فهم أعمق للعقلية، والقيم، وأنماط السلوك التي تُشكل هذه الثقافات والديانات.

1. فهم الثقافات المختلفة: بناء الجسور وتجنب الصدامات.

تُؤثر الثقافة بشكل كبير على حياة الناس، سلوكياتهم، وطرق تفكيرهم، فإلمام المفتي بالثقافات المختلفة يُقدم فوائد عديدة:

- تيسير الاندماج الإيجابي للأقليات المسلمة: عندما يُفتي المفتي للمسلمين في الغرب، فإن فهمه للثقافة الغربية (قِيَمها، أعرافها، قوانينها غير المتعارضة مع الشريعة) يُمكنه من تقديم فتاوى تُيسر على هؤلاء المسلمين الاندماج الإيجابي في مجتمعاتهم دون التفريط في ثوابت دينهم.

على سبيل المثال: قد يحتاج المفتي إلى فهم العرف الاجتماعي المتعلق بالمناسبات العامة أو بعض الممارسات اليومية لتقديم فتوى تُراعي هذا العرف ما لم يتعارض مع الشرع.

- معالجة القضايا الاجتماعية المتأثرة بالثقافة: كثير من القضايا الاجتماعية التي تُعرض على المفتي تكون متأثرة بعادات وتقاليد ثقافية، بعضها قد يكون مخالفًا للشرع (مثل بعض العادات في الزواج، أو الميراث، أو التعامل مع المرأة) فمعرفة

المفتي بهذه الثقافات تُمكنه من التمييز بين ما هو شرعي وما هو مجرد عرف، وتقديم النصح والتوجيه الصحيح.

- فهم سياقات الأسئلة: قد يطرح المستفتي سؤاله ضمن سياق ثقافي مُعين لا يكون واضحًا للمفتي إذا لم يكن مُلمًّا بتلك الثقافة، وهذا الفهم السياقي يُجنب المفتي إصدار فتاوى غير دقيقة أو غير مُناسبة لواقع المستفتي.
- بناء الجسور وتعزيز التعايش: يُمكن المفتي من فهم الآخر وتقدير الاختلاف، وبالتالي يُساهم في بناء جسور التواصل بين المسلمين وغيرهم، ويُعزز قيم التعايش السلمي والاحترام المتبادل في المجتمع الواحد والعالم أجمع[38].

2. معرفة الديانات المختلفة: الحوار، دحض الشبهات، والتعايش.

يُعدّ الإلمام بالديانات الأخرى (اليهودية، المسيحية، البوذية، الهندوسية، وغيرها) ضروريًّا للمفتي في عالم مُتعدد الأديان:

- فهم عقائد الآخرين وتجنب سوء الفهم: يُمكن المفتي من فهم العقائد والممارسات الأساسية للديانات الأخرى، مما يُجنبه سوء الفهم أو إصدار أحكام متسرعة أو خاطئة عنها. هذا الفهم الدقيق يُساهم في بناء جسور الحوار.

[38] دار الإفتاء المصرية، (د.ت.)، أهمية إدراك الواقع في الفتوى. متاح على الإنترنت:

https://www.dar-alifta.org/ar/fatwa/details/13964

تؤكد على أن إدراك الواقع بعوالمه الأربعة (عالم الأشياء، عالم الأشخاص، عالم الأحداث، عالم النظم) مهمة رئيسية للمفتي، وهذا يشمل الجانب الثقافي.

- القدرة على الحوار بين الأديان: في سياق الحوار بين الأديان، يكون المفتي المُلمُّ بالديانات الأخرى قادرًا على تمثيل الإسلام بشكل صحيح، وتوضيح المفاهيم، وتبديد الشبهات، وإبراز المشتركات الإنسانية والدينية التي تُعزز التعاون.
  - أهمية ذلك للمفتي: عندما تُثار شبهات حول الإسلام من منظور ديني آخر، يكون المفتي المُلم بالديانات الأخرى قادرًا على الرد عليها بحجة وبينة، وتقديم الصورة الصحيحة للإسلام.
- التعامل مع قضايا الزواج المختلط والتعايش: قد تُعرض على المفتي قضايا تتعلق بزواج المسلم من كتابية، أو زواج المسلمة من غير المسلم (وإن كان محرمًا في حال المسلمة)، أو أحكام التعامل مع أهل الكتاب في المعاملات اليومية، فمعرفة المفتي بهذه الديانات تُمكنه من تقديم فتاوى تُراعي أحكام الشريعة وتُعزز التعايش السلمي في المجتمع.
- الرد على الشبهات المتعلقة بالقرآن والسنة من منظور ديني آخر: قد يُثير بعض غير المسلمين شبهات حول نصوص القرآن الكريم أو السنة النبوية، مستندين إلى نصوص من كتبهم أو فهم خاطئ، ومعرفة المفتي بهذه الديانات تُمكنه من الرد على هذه الشبهات بمنطق وعلم، مع مراعاة أدب الحوار.
- مواجهة الإلحاد واللاأدرية: قد يطرح بعض الملحدين أو اللاأدريين شبهات تستند إلى انتقادات دينية عامة أو مقارنات بين الأديان، فمعرفة المفتي بالديانات الأخرى تُعطيه منظورًا أوسع للرد على هذه الشبهات، وتقديم الحجج العقلية والشرعية بطريقة شاملة[39].

[39] دار الإفتاء المصرية، (د.ت.)، مرصد فتاوى التكفير والظواهر الشاذة. متاح على الإنترنت:

3. آليات تعزيز هذا الإلمام للمفتي:

لتحقيق هذا الفهم الشامل، يُمكن للمفتي ومؤسسات الإفتاء تبني الآليات التالية:

- دورات تدريبية متخصصة: تنظيم دورات وورش عمل حول "علم مقارنة الأديان" و"الأنثروبولوجيا الثقافية" و"علم الاجتماع الثقافي"، يُقدمها خبراء في هذه المجالات.
- القراءة والبحث المستمر: تشجيع المفتين على قراءة الكتب والمقالات المتخصصة في الثقافات والديانات المختلفة، ومتابعة الدراسات الحديثة في هذا المجال.
- زيارات ميدانية وبرامج تبادل: ترتيب زيارات للمفتين إلى المجتمعات غير المسلمة أو المراكز الدينية المختلفة، وتنظيم برامج تبادل مع علماء ديانات أخرى لتعزيز الفهم المباشر.
- الاستفادة من الخبراء: دعوة خبراء في الثقافات والديانات المختلفة لتقديم محاضرات أو استشارات للمفتين في القضايا ذات الصلة.
- إنشاء وحدات بحثية داخل مؤسسات الإفتاء: تُعنى بدراسة الثقافات والديانات الأخرى، وتحليل تأثيرها على القضايا الشرعية المعاصرة.

إن معرفة الثقافات والديانات المختلفة ليست مجرد إضافة معرفية للمفتي، بل هي ضرورة وجودية في عالمنا المُعولم، فالمفتي الذي يمتلك هذا الفهم الشامل، إلى جانب علمه الشرعي العميق، هو القادر على أن يُقدم فتوى مُستنيرة، تُعزز التسامح والتعايش،

---

https://www.dar-alifta.org/ar/pages/355/%D9%85%D8%B1%D8%B5%D8%AF-%D9%81%D8%AA%D8%A7%D9%88%D9%89-87%D8%B1/

وتُجيب عن تساؤلات المسلمين في بيئات مُتعددة، وتُقدم صورة الإسلام السمحة التي تُراعي القيم الإنسانية المشتركة.

مقترحات عملية لتطوير برامج تأهيل المفتي:

– مقترحات عملية لتطوير برامج تأهيل المفتي: نحو مرجعية شرعية واعية ومؤثرة.

في ظل المتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم، لم يعد تأهيل المفتي مقتصرًا على الجانب الشرعي التقليدي فحسب، بل بات ضرورة ملحة تتطلب إعدادًا شموليًّا يجمع بين عمق المعرفة الدينية، وفهم دقيق للواقع المعاصر، ومهارات تواصل متقدمة. إن تطوير برامج تأهيل المفتين يمثل استثمارًا إستراتيجيًّا في بناء مرجعية دينية قوية، قادرة على توجيه الأمة، والتصدي للشبهات، وتقديم فتاوى واقعية تُحقق مقاصد الشريعة.

1. إعادة هيكلة المناهج الدراسية.. دمج الأصالة بالمعاصرة.

يُعدُّ تطوير المناهج الأكاديمية في كليات الشريعة ومعاهد الإفتاء الخطوة الأولى والأكثر أهمية، ويجب أن تُصمم هذه المناهج بحيث تجمع بين الأصالة الشرعية والمعاصرة المعرفية.

تعميق العلوم الشرعية التقليدية:

الفقه وأصوله: يجب أن تُركز المناهج على تدريس الفقه المقارن، مع التركيز على فهم أسباب الخلاف الفقهي والقدرة على الترجيح بين الآراء.

مقترح عملي: تخصيص وحدات دراسية متقدمة في الفقه المقارن وقواعد الترجيح، مع دراسة حالات تطبيقية من كتب مثل "الفقه الإسلامي وأدلته" لوهبة الزحيلي.

مقاصد الشريعة: يجب أن تُدمج دراسة مقاصد الشريعة كعلم مستقل وكفلسفة تُوجه فهم جميع العلوم الشرعية.

مقترح عملي: تضمين مقرر إلزامي في مقاصد الشريعة بالاعتماد على مؤلفات مثل "الموافقات في أصول الشريعة" لأبي إسحاق الشاطبي.

علوم القرآن والسنة: التركيز على الجوانب التطبيقية لفهم النصوص في سياقاتها، وأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ.

- إدخال العلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية:

علم الاجتماع وعلم النفس: لتمكين المفتي من فهم الظواهر الاجتماعية، دوافع السلوك البشري، والتحديات النفسية للأفراد والمجتمعات.

مقترح عملي: إدراج مقررات مثل مدخل إلى علم الاجتماع، علم النفس الاجتماعي، وفقه الأسرة والمجتمع، مع الاستفادة من دراسات المراكز البحثية المتخصصة في الظواهر الاجتماعية المعاصرة.

علم الاقتصاد والنظم المالية الدولية: لفهم المعاملات المالية الحديثة، الأسواق العالمية، والعملات الرقمية.

مقترح عملي: استحداث مقرر اقتصاديات المعاملات المالية المعاصرة، والنظم المالية الدولية، بالتعاون مع كليات الاقتصاد أو خبراء في المصرفية الإسلامية.

القانون الدولي وحقوق الإنسان: لمعرفة حقوق الأقليات المسلمة وواجباتها، وكيفية التعامل مع النظم القانونية الوضعية.

مقترح عملي: تقديم مقررات مثل القانون الدولي الخاص والعام، ومواثيق حقوق الإنسان الدولية، وفقه الأقليات، بالاستعانة بمراجع مثل المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث.

2. تنمية المهارات العملية والتطبيقية.. من التنظير إلى الممارسة.

يجب أن تتجاوز برامج التأهيل الجانب النظري لتُركز على صقل المهارات العملية للمفتي:

- مهارات التواصل والإعلام الرقمي:

مقترح عملي: إقامة ورش عمل مكثفة حول صياغة الفتوى بلغة مُبسطة وجذابة، استخدام منصات التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، يوتيوب، تيك توك) لنشر المحتوى الديني (فيديوهات قصيرة، إنفوجرافيك، بث مباشر)، وإدارة الحوارات الرقمية.

  - التدريب على الظهور الإعلامي: دورات في فن الخطابة، لغة الجسد، والتعامل مع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة.
- دراسة المنطق والجدل والمناظرة:
  - مقترح عملي: إدراج مقررات تطبيقية في المنطق الصوري والجدل والمناظرة، تُركز على تحليل الشبهات المنطقية، وبناء الحجج المقنعة، وكيفية دحض الآراء المخالفة بأسلوب علمي ومنهجي.
- مهارات البحث والتحليل المتقدمة:
  - مقترح عملي: تدريب المفتين على استخدام قواعد البيانات العلمية، محركات البحث المتخصصة، وتحليل التقارير والدراسات الحديثة، بما

في ذلك تلك المتعلقة بالعلوم غير الشرعية (مثل التقارير الاقتصادية والاجتماعية).

- التعامل مع المستفتين ومهارات الاستماع الفعال:
  - مقترح عملي: تنظيم جلسات تدريبية حول مهارات التواصل الفعال مع المستفتي، الاستماع النشط، فهم السياق الشخصي للسؤال، وتقديم الفتوى بأسلوب يُراعي الظروف النفسية والاجتماعية للمستفتي.

3. آليات مؤسسية لتعزيز التأهيل.. بيئة داعمة للمفتي.

لضمان نجاح برامج التأهيل، يجب أن تُوفر المؤسسات الإفتائية بيئة داعمة ومُحفزة:

- إنشاء مراكز للبحوث والدراسات المتخصصة:
  - مقترح عملي: تأسيس مراكز بحثية داخل أو تابعة لمؤسسات الإفتاء تُعنى برصد ودراسة القضايا المستجدة في جميع المجالات (طبية، اقتصادية، اجتماعية، تقنية)، وتقديم تقارير تحليلية دورية للمفتين. يمكن أن تُركز هذه المراكز على "فقه النوازل" و"فقه الأقليات" بشكل خاص.
- برامج التبادل والزيارات الميدانية:
  - مقترح عملي: تنظيم زيارات دورية للمفتين إلى المؤسسات الاقتصادية (البنوك، البورصات)، والمؤسسات الاجتماعية (مراكز رعاية الأسر، دور الأيتام)، ومراكز البحوث العلمية، لتقريبهم من واقع هذه المجالات. وكذلك ترتيب برامج تبادل مع مؤسسات إفتاء عالمية للاستفادة من تجاربهم.
- التأهيل المستمر والتعليم عن بعد:

- مقترح عملي: إطلاق منصات للتعليم عن بعد تُقدم دورات متخصصة ومحدثة للمفتين، مما يُمكنهم من تطوير مهاراتهم ومعارفهم بشكل مستمر، خاصة في ظل التطورات السريعة.

- الشراكات الإستراتيجية:

- مقترح عملي: عقد شراكات مع الجامعات، مراكز البحوث، المؤسسات الإعلامية، وخبراء في مجالات متنوعة (مثل علم النفس، علم الاجتماع، الاقتصاد، الأمن السيبراني) لتقديم تدريب متخصص ومُتكامل للمفتين.
- أهمية ذلك: يُمكن المفتين من الاستفادة من خبرات غير الشرعيين في فهم عميق للقضايا المعاصرة، مثلما يُمكن الرجوع إلى دراسات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية في القضايا الاقتصادية.

إن تطوير برامج تأهيل المفتي لم يعد خيارًا، بل أصبح ضرورة حتمية تفرضها تحديات العصر، من خلال إعادة هيكلة المناهج، وتنمية المهارات العملية، وتوفير بيئة مؤسسية داعمة، يمكننا إعداد جيل من المفتين القادرين على قيادة الأمة بوعي وحكمة، وتقديم فتوى شرعية مُستنيرة تُراعي واقع الناس، وتُحقق مقاصد الشريعة، وتُحصن المجتمع من الانحرافات الفكرية، إنها مسؤولية جماعية تقع على عاتق المؤسسات التعليمية، ومراكز الإفتاء، والجهات المعنية، لضمان استمرارية دور المرجعية الدينية الفاعل في زمننا المعاصر.

<u>- ترخيص رسمي للمفتي بناء على معايير علمية.</u>

الترخيص الرسمي للمفتي بناءً على معايير علمية: ضرورة لضبط الفتوى وحماية المجتمع.

في ظل الفوضى الإفتائية التي يشهدها العصر الحديث، وتزايد عدد "المفتين" غير المؤهلين على المنصات الرقمية، أصبح منح ترخيص رسمي للمفتي بناءً على معايير علمية واضحة ضرورة ملحة لحماية المجتمع، وضبط الفتوى، وصيانة المرجعية الدينية المعتبرة، هذا الترخيص ليس قيدًا على حرية العلم، بل هو إجراء تنظيمي يضمن أن من يتصدر للإفتاء يمتلك الأهلية الشرعية والعلمية اللازمة، وأنه قادر على تحمل المسؤولية الجسيمة المترتبة على هذه المهمة.

1. الإطار الفقهي لمشروعية الترخيص: من "من يتصدر للفتوى" إلى "من يُؤهل لذلك".

لم يُعرف الترخيص الرسمي للمفتي بمعناه الحديث في الفقه الإسلامي المبكر بالصورة التنظيمية الحالية، إلا أن مبدأ التأهيل والأهلية كان ركيزة أساسية، فالفقهاء والأصوليون قد شددوا على شروط المفتي، واعتبروا أن من يتصدر للإفتاء بغير علم قد ارتكب إثمًا عظيمًا.

- شروط المفتي عند الفقهاء والأصوليين: أجمع الأصوليون على ضرورة توافر شروط معينة في المفتي، منها:
  - العلم بالقرآن والسنة: إحاطة واسعة بالنصوص وفهمها الصحيح.
  - العلم بأصول الفقه وقواعده: لضمان منهجية صحيحة في الاستنباط.
  - العلم باللغة العربية وعلومها: لفهم النص الشرعي بدقة.
  - معرفة مواضع الإجماع والخلاف: لتجنب الفتوى الشاذة أو ما خالف الإجماع.

- العدالة والتقوى: ليُوثق بفتواه ولا يكون متأثرًا بالهوى.
- فقه الواقع: إدراك الواقع الذي يعيش فيه المستفتي وتغيراته.
- أهمية ذلك للترخيص: هذه الشروط هي الأساس الذي ينبغي أن تُبنى عليه المعايير العلمية للترخيص.

- منع غير المؤهل من الإفتاء: حرم كثير من العلماء تصدي غير المؤهلين للفتوى. قال الإمام الشاطبي: "ومن لم يمتلك "لسان العرب" [المعرفة اللغوية] فليس له أن يفتي، وكذلك من لم يمتلك "أصول الفقه" [المعرفة المنهجية]"[40].
  - أهمية ذلك للترخيص: يُعتبر الترخيص تطبيقًا معاصرًا لهذا المنع، بوضع آلية منظمة لتطبيقه.

2. الأهداف والغايات من الترخيص الرسمي للمفتي

تهدف عملية الترخيص إلى تحقيق عدة غايات شرعية ومجتمعية:

- ضبط الفتوى وتوحيد المرجعية: يحدّ الترخيص من فوضى الفتاوى المتضاربة التي تصدر من غير المؤهلين، ويُعزز من دور مؤسسات الإفتاء الرسمية كمرجعية موثوقة.
- حماية المجتمع من الفتاوى الشاذة والمتطرفة: يمنع الترخيص من تسرب الفتاوى التي تُبيح العنف، أو تُكفر المسلمين، أو تُحلل الحرام، أو تُحرم الحلال بغير دليل شرعي، والتي قد تُهدد الأمن الفكري والاجتماعي.

[40] الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، الجزء الأول، ص105.

- رفع كفاءة المفتين وتأهيلهم المستمر: يُحفز الترخيص المفتين على تطوير قدراتهم العلمية والمهارية باستمرار، من خلال برامج تأهيل وتدريب إلزامية ومستمرة [41].
- تعزيز ثقة الجمهور بالمرجعية الدينية: عندما يعلم الجمهور أن المفتي مرخص ومعتمد بناءً على معايير علمية، فإن ثقتهم في الفتوى تزداد، ويقل لجوؤهم إلى المصادر غير الموثوقة.
- إضفاء الصفة القانونية على الفتوى: في بعض البلدان، قد يكون للترخيص أثر قانوني يجعل الفتاوى الصادرة عن المفتين المرخصين ذات قوة أكبر في التعامل مع القضايا المدنية أو الجنائية ذات الصلة.

3. المعايير العلمية المقترحة للترخيص الرسمي للمفتي

يجب أن تكون عملية الترخيص قائمة على معايير علمية دقيقة وشفافة، تُشرف عليها هيئة أو لجنة عليا متخصصة.

- الاختبارات التحريرية والشفوية:
  - المعيار: اجتياز اختبارات شاملة في:
    - العلوم الشرعية: الفقه المقارن، أصول الفقه، مقاصد الشريعة، علوم القرآن والسنة.
    - العلوم المساعدة: اللغة العربية (نحو، صرف، بلاغة).

[41] دار الإفتاء المصرية، (2025)، المفتي: ضبطُ الفتوى ضرورةٌ شرعيةٌ ومجتمعيةٌ.. وتعاونُ المؤسسات الدينية ركيزةٌ لمواجهة التحديات الفكرية. بوابة الأهرام، 4 مايو 2025.

https://gate.ahram.org.eg/News/5164997.aspx

- فقه الواقع: أسئلة تطبيقية حول قضايا معاصرة (اقتصادية، اجتماعية، طبية، تقنية)، تتطلب الإلمام بالعلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية.
- المنطق والجدل والمناظرة: اختبار القدرة على بناء الحجة ودحض الشبهة.

- المرجعية: تُصمم هذه الاختبارات بواسطة لجان أكاديمية متخصصة من كبار الفقهاء والخبراء في المجالات ذات الصلة.

- الخبرة العملية والتطبيقية:
  - المعيار: أن يكون المتقدم قد أمضى فترة تدريب عملي (لا تقل عن سنتين) في مؤسسة إفتاء رسمية معتبرة، أو عمل مساعد مفتي، أو مارس الإفتاء تحت إشراف مباشر من مفتٍ معتمد، مع تقديم تقرير بأعماله وفتاواه التي أصدرها.
  - المرجعية: تعدّ دار الإفتاء المصرية نموذجًا لتقديم هذا التدريب العملي.
- الجانب الأخلاقي والعدالة:
  - المعيار: إجراء بحث وتحرٍّ عن سيرة المتقدم للتأكد من عدالته، تقواه، ورعه، وحسن خلقه، وعدم وجود ما يمس سمعته أو أمانته.
  - المرجعية: تُشرف على ذلك لجان متخصصة من علماء وموثوقين، وتستعين بآراء أساتذته وزملائه ومن تعامل معهم.
- مهارات التواصل والإعلام الرقمي:
  - المعيار: اختبار القدرة على صياغة الفتوى بلغة واضحة ومُبسطة، والتعامل مع وسائل الإعلام الرقمية، والظهور الإعلامي اللائق، والقدرة على إدارة الحوارات.

- المرجعية: يُمكن الاستعانة بخبراء الإعلام والاتصال لتقييم هذه المهارات.

4. آلية عمل هيئة الترخيص المقترحة:

لضمان فاعلية الترخيص، يُقترح إنشاء هيئة عليا أو لجنة دائمة للترخيص والإشراف على المفتين.

- التشكيل: تتكون الهيئة من كبار العلماء والمفتين المعترف بهم، بالإضافة إلى خبراء في القانون والاقتصاد والإعلام، وعلماء اجتماع ونفس (من غير المتخصصين في الشريعة، ولكنهم يُقدمون استشارات).
- الصلاحيات:
  - وضع معايير الترخيص وتحديثها دوريًّا.
  - إجراء الاختبارات والتقييمات.
  - منح التراخيص وتجديدها (كل 3 – 5 سنوات مثلًا).
  - مراقبة أداء المفتين المرخصين.
  - سحب الترخيص في حال الإخلال بالمعايير أو إصدار فتاوى شاذة أو غير مسؤولة.
- التدريب المستمر: إلزام المفتين المرخصين بحضور دورات تدريبية مستمرة لضمان تحديث معلوماتهم ومهاراتهم، خاصة في فقه النوازل والقضايا المستجدة.

إن منح الترخيص الرسمي للمفتي بناءً على معايير علمية دقيقة هو خطوة إستراتيجية نحو ضبط الفتوى، وحماية الأمة من التخبط الفكري، وصيانة المرجعية الدينية. إنه ليس قيدًا على العلم، بل هو تنظيم له، يضمن أن من يتصدر لهذه المهمة الجليلة هو أهل لها علمًا

وخلقًا ووعيًا بالواقع. بتطبيق هذه الآلية تُصبح الفتوى مصدر طمأنينة ويقين للجمهور، وتُعزز من دور المؤسسة الدينية في قيادة المجتمع نحو الخير والصلاح.

- التوصيات والنتائج: نحو إفتاء معاصر يخدم الأمة.

لقد كشفت الدراسة عن عدة نتائج محورية تُشخص واقع الإفتاء الحالي:

- الفتوى الرقمية حقيقة لا مفر منها: أصبحت المنصات الرقمية قناة أساسية لوصول الفتوى، وتُقدم فرصًا هائلة للوصول إلى المستفتين، لكنها تطرح في الوقت ذاته تحديات كبيرة تتعلق بضبط الفتوى.
- صعود غير المؤهلين يهدد المرجعية: سهولة النشر وغياب الرقابة على المنصات الرقمية أدى إلى تصدر أفراد لا يمتلكون الأهلية الشرعية والعلمية للإفتاء، مما أحدث فوضى وتضاربًا في الفتاوى، وشوَّه صورة الدين.
- فقدان المرجعية وتشتت الجمهور: تراجع ثقة الجمهور في المرجعية الدينية الرسمية -جزئيًّا- دفعهم للبحث عن مصادر بديلة، مما أدى إلى تشتت الناس وحيرتهم بين الآراء المتضاربة.
- المفتي المعاصر بحاجة إلى تأهيل شامل: لم يعد التأهيل الشرعي التقليدي كافيًا، بل يجب أن يُضاف إليه إلمام بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، فهم النظم القانونية والاقتصادية الدولية، وإتقان المنطق والجدل ومهارات التواصل والإعلام الرقمي.
- غياب الترخيص الرسمي يُفاقم الفوضى: عدم وجود آلية واضحة ومنظمة لترخيص المفتين بناءً على معايير علمية يُسهل على غير المؤهلين تصدر المشهد، ويُصعب من عملية المساءلة.

توصيات عملية: خارطة طريق لإفتاء مُستقبلِي.

بناءً على النتائج المستخلصة، نُقدم التوصيات التالية كمقترحات عملية لتطوير منظومة الإفتاء:

- أولًا: إعادة هيكلة وتطوير برامج تأهيل المفتين:

  - دمج الأصالة بالمعاصرة في المناهج: يجب على كليات الشريعة تحديث مناهجها لتشمل دراسة متعمقة لـ"فقه النوازل، فقه الأقليات"، وربطها بالعلوم الحديثة مثل علم الاجتماع، علم النفس، الاقتصاد، والقانون الدولي، إلى جانب التعمق في أصول الفقه ومقاصد الشريعة.
  - تنمية المهارات اللغوية والمنهجية: تعزيز تعليم اللغة العربية (نحو، صرف، بلاغة) لضمان الفهم الدقيق للنصوص، وإلزام المفتين بدراسة المنطق، الجدل، والمناظرة كأدوات لبناء الحجج ودحض الشبهات.
  - التدريب العملي والمهاري المكثف: تصميم ورش عمل ودورات تدريبية عملية في التواصل الإعلامي الرقمي، صياغة الفتوى بلغة سهلة وجذابة، إدارة الحوارات على المنصات الرقمية، ومهارات الاستماع الفعال.

- ثانيًا: تفعيل الترخيص الرسمي للمفتي:

  - إنشاء هيئة عليا لترخيص المفتين: تتكون من كبار العلماء والخبراء في المجالات الشرعية، القانونية، الاجتماعية، والاقتصادية.
  - وضع معايير علمية صارمة للترخيص: تشمل المؤهل العلمي الشرعي المعتمد، اجتياز اختبارات شاملة في العلوم الشرعية والمساندة (كما ذكرت سابقًا في التأهيل اللغوي والمنهجي)، الخبرة العملية تحت إشراف، والتقييم الأخلاقي والسلوكي.

- نظام التجديد والتدريب المستمر: أن يكون الترخيص مؤقتًا ويُجدد بعد اجتياز دورات تدريبية إلزامية لضمان التحديث المستمر لمعارف ومهارات المفتين.
- الشفافية في عملية الترخيص: نشر المعايير والنتائج بشفافية لتعزيز ثقة الجمهور.

- ثالثًا: تعزيز التواجد المؤسسي الرقمي:

- تطوير منصات إفتاء رقمية احترافية: يجب على مؤسسات الإفتاء الرسمية (مثل دار الإفتاء المصرية، ومجمع الفقه الإسلامي) الاستثمار في بناء مواقع إلكترونية متطورة، وتطبيقات ذكية، وقنوات فعالة على جميع وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، يوتيوب، تيك توك، إلخ) لتقديم الفتوى بأسلوب جذاب وموثوق.
- إنتاج محتوى رقمي متنوع ومؤثر: تقديم الفتوى بأشكال متعددة (فيديوهات قصيرة، رسوم بيانية، بث مباشر، بودكاست)، تُعالج القضايا المعاصرة بلغة الشباب وبأسلوب يُلامس اهتماماتهم.
- فرق عمل متخصصة: تشكيل فرق عمل داخل المؤسسات الإفتائية تضم علماء شرعيين، وخبراء في الإعلام الرقمي، والاجتماع، والاقتصاد، لضمان إنتاج محتوى متكامل ومُقنع.

- رابعًا: توعية الجمهور ومواجهة فوضى الإفتاء:

- حملات توعوية مُكثفة: إطلاق حملات إعلامية واسعة النطاق عبر جميع الوسائل (تلفزيون، إذاعة، إنترنت) لتثقيف الجمهور حول خطورة أخذ الفتوى من غير أهلها، وشروط المفتي المؤهل، والجهات الموثوقة التي يُمكن الرجوع إليها.

- الرصد والرد الفوري: إنشاء وحدات متخصصة لرصد الفتاوى الشاذة أو الخاطئة المنتشرة على الإنترنت، والرد عليها بسرعة وبأسلوب علمي ومنطقي، لتصحيح المفاهيم وتفنيد الشبهات.
- التعاون مع المنصات الرقمية: السعي للتعاون مع إدارات وسائل التواصل الاجتماعي للإبلاغ عن المحتوى الديني المضلل أو المتطرف، والمطالبة بتصنيفه أو إزالته.

3. رؤية مستقبلية: إفتاء يحقق مقاصد الشريعة في عالم متغير.

إن تطبيق هذه التوصيات يُمكن أن يُساهم في تحقيق رؤية مستقبلية للإفتاء، حيث يصبح المفتي:

- واعيًا بالواقع: مُلمًّا بأدق تفاصيل القضايا المعاصرة من منظور شرعي وإنساني وقانوني واقتصادي.
- مؤهلًا علميًّا ومنهجيًّا: مبنيًّا على أساس راسخ من العلوم الشرعية، يمتلك أدوات الاستنباط الدقيق، ويُطبق قواعد المنطق والجدل.
- مؤثرًا إعلاميًّا: قادرًا على استخدام جميع المنصات الرقمية بفاعلية لنشر الفتوى الصحيحة والخطاب الديني الوسطي.
- مرجعًا موثوقًا: يُسهم في استعادة ثقة الجمهور بالمرجعية الدينية الرسمية، ويُقدم لهم الفتوى المستنيرة التي تُحقق مقاصد الشريعة في تيسير حياة الناس، وتحصين المجتمع من الانحراف.

إن معركة ضبط الفتوى وحماية المرجعية هي معركة فكرية وحضارية تتطلب تضافر جهود الجميع، من مؤسسات رسمية، وعلماء، وجمهور، لتحقيق الأمن الفكري والمجتمعي.

المصادر والمراجع

1. ابن منظور، لسان العرب، الطبعة الثالثة، بيروت: دار صادر، 1414هـ/ 1994م.

2. ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، الرياض: دار ابن الجوزي، 1423هـ/ 2002 م.

3. البناني، حاشية العلامة البناني على جمع الجوامع، شرح المحلي، ج2، دار الفكر 1982.

4. الشاطبي، الموافقات، تحقيق: عبد الله دراز، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، د. ت.

5. أبو حامد الغزالي: المستصفى من علم الأصول، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، د.ت.

6. القرافي، الفروق، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ/ 1998م.

7. ابن الصلاح: أدب المفتي والمستفتي، تحقيق: محيي الدين الزعبي، دمشق: دار الفكر، 1986.

9. الدارمي: سنن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دمشق: دار المغني، 2000.

10. النووي: المجموع شرح المهذب، بيروت: دار الفكر، 1991.

11. إبراهيم مدكور: في الفلسفة الإسلامية، منهج وتطبيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1987.

12. سليمان بن عبد القوي: التعيين في شرح الأربعين، تحقيق: أحمد بن إبراهيم الوهبي، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1987.

13. عبد الحميد الشناوي: مؤسسة الإفتاء في مصر، دراسة تاريخية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

14. وهبة الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته، دمشق: دار الفكر، 2002.

15. يوسف العجلاني: الفقه الإسلامي وقضايا العصر، بيروت، دار الكتب العلمية، 2019.

16. دار الإفتاء الأردنية، (2023، 7 ديسمبر)، دور مؤسسات الإفتاء المعاصرة في التصدي للفتاوى الشاذة. تم الاسترجاع من https://www.aliftaa.jo/Research/25

17. دار الإفتاء المصرية، (2025، 23 مارس)، حديث المفتي: مستقبل الفتوى في ظل الثورة الرقمية.. التحديات والفرص. تم الاسترجاع من https://www.youtube.com/watch?v=nKttW8YxFV8

18. محمد بن خليفة، (2024، 30 يوليو)، الأخلاق في الإسلام أساس متين للفتوى ويجب على العلماء التمسك بها لضمان مصداقية الأحكام الشرعية، دار الإفتاء المصرية: https://www.dar-alifta.org/ar/articles/details/9518/الشيخ-محمد-بن-خليفة-السيابي-بالمؤتمر-العالمي-التاسع-للإفتاء-الأخلاق-في-الإسلام

19. محمد طنطاوي (2025، 30 أبريل)، دار الإفتاء: الفقه الإسلامي سلاحنا في مواجهة تحديات العصر.. فقرة حوارية مع د. محمد طنطاوي. تم الاسترجاع من https://www.youtube.com/watch?v=ux1YgZ_Lwtk

20. مركز أفكار، (2024، 1 يناير)، الفتوى الرقمية: الخصائص والمشكلات. تم الاسترجاع من https://afkaar.center/الفتوى-الرقمية-الخصائص-والمشكلات/